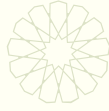
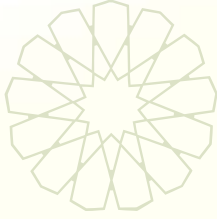
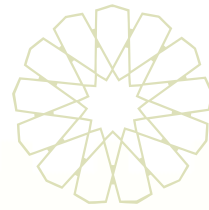




شركة التمويل
SIRAJ FINANCE
PJSC



شركة خدمات تمويل إسلامي بارزة



التقرير السنوي لعام

٢٠٢٣



www.sirajfinance.com

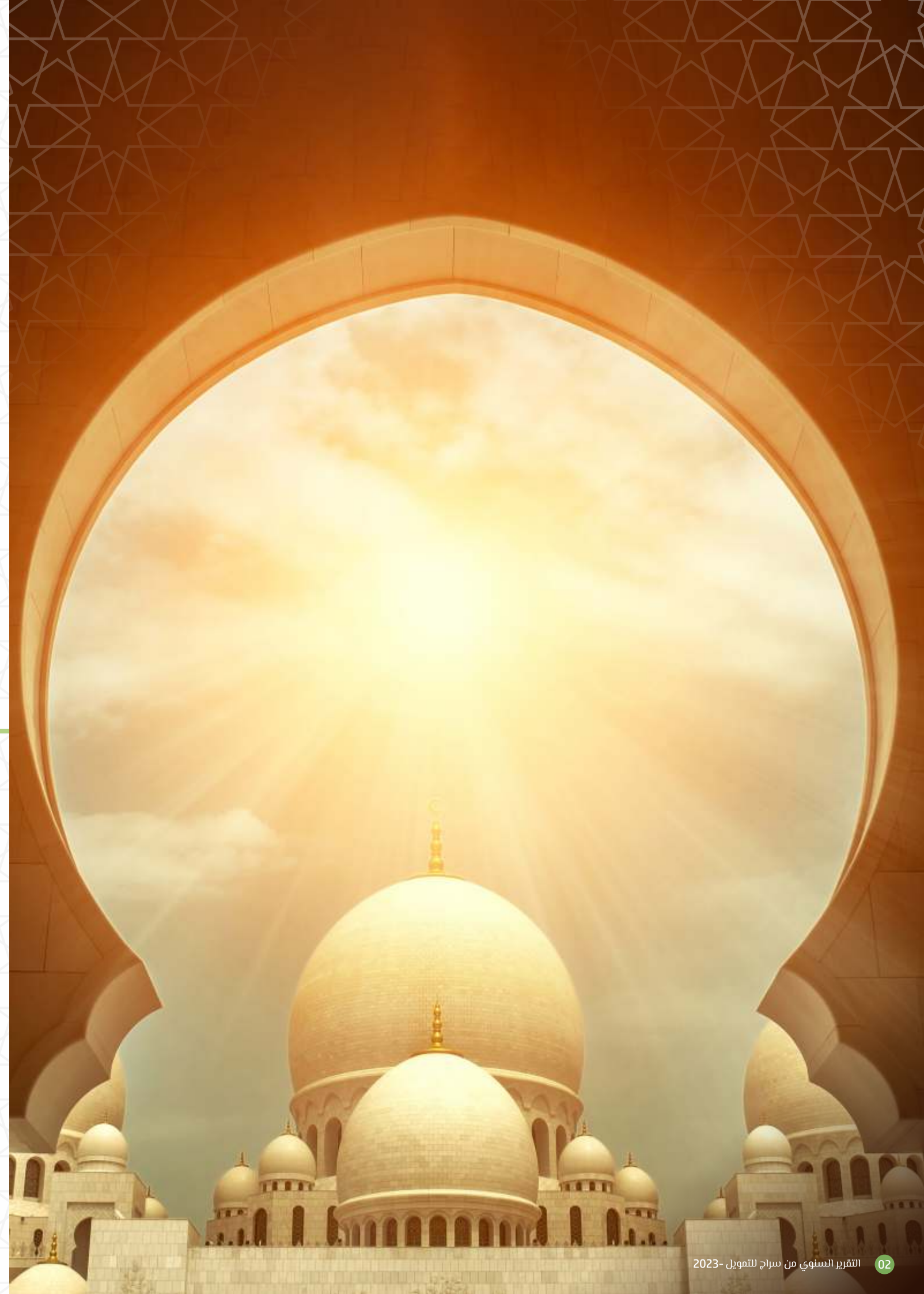


صاحب السمو الشيخ
محمد بن زايد آل نهيان
 رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
 وحاكم أبوظبي

اليوم، يزدهر اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة ويواصل نموه بوتيرة مثيرة للإعجاب، ويرجع ذلك بفضل ما أنعم الله به علينا من الموارد المتعددة، وأذكر منها على وجه الخصوص رأس المال البشري الذي يتمتع بمجموعة عالية من المهارات، حيث تمتلك دولة الإمارات ثروة متميزة من القوى العاملة الشابة. أضف إلى ذلك مشاركة أكثر من 200 جنسية بفعالية في نمو اقتصادنا وتطويره.

أيها الإخوة والأخوات، إن زيادة تنويع اقتصادنا يمثل محوراً استراتيجياً رئيسياً في خططنا المستقبلية. لذلك، من الضروري العمل على تسريع جهود التنمية الاقتصادية بغرض مواصلة بناء اقتصاد عالمي رائد، وتعزيز قدرتنا التنافسية، وتحقيق أعلى التصنيفات العالمية.

تشمل أولوياتنا أيضاً زيادة تعزيز قدرات شعبنا في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتطويرها بشكل أكبر لصالح جميع المجالات الاقتصادية والمجتمع. ويعد الدور الذي يلعبه القطاع الخاص محورياً ويجب تفعيله بشكل أكبر من خلال التعاون المستمر والفرص المتنوعة لزيادة مساهمته في نمو الاقتصاد.



بيان حوكمة سراج للتمويل	34	الرؤية والرسالة	08
ميثاق عملاء سراج للتمويل	38	كلمة من رئيس مجلس الإدارة	09
التزام سراج للتمويل بأهداف التنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة	39	كلمة الرئيس التنفيذي	10
لمحة سريعة عن إحصاءات الأعمال الرئيسية	40	هدفنا	11
مراجعة الأداء لمدة ثلاث سنوات	41	تاريخنا	12
التحليل الأفقي على مدى السنوات الخمس الماضية	42	حضورنا	13
التحليل الرأسي على مدى السنوات الخمس الماضية	44	أبرز المؤشرات المالية	14
الشروط المرجعية للجنة الرقابة الشرعية الداخلية (ISSC)	46	نبذة عن الشركة	15
تقرير أعضاء مجلس الإدارة	47	الجوائز والتكريم	16
تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية السنوي - 2023	48	ما نقدمه	18
تقرير مدقق الحسابات المستقل	50	• عروض المنتجات المقدمة للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة	
البيانات المالية	53	• عرض منتجات التجزئة	
التواجد على وسائل التواصل الاجتماعي	85	معلومات الشركة	20
		• أعضاء مجلس الإدارة	
		• لجنة الرقابة الشرعية الداخلية	
		• فريق الإدارة	
		إطار إدارة المخاطر وخطة الامتثال لدى سراج للتمويل	28



تُوِّجَت شركة سراج للتمويل أفضل مؤسسة مالية إسلامية غير بنكية وجائزة التمويل الإسلامي العالمية للسنة الخامسة على التوالي





كلمة رئيس مجلس الإدارة

زملائي الأفاضل فريق عمل سراج للتمويل،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد قطعت سراج للتمويل شوطاً طويلاً في العمل الدؤوب والنجاح المستمر منذ أن تأسست في عام 1999. ولا شيء أدلّ على ذلك من التقدير الذي حازته الشركة خلال هذه السنوات والشّمة الطيبة التي تحظى بها اليوم. ومع اختتام القوائم المالية لعام 2023، فإنني أتقدم بالخالص التهاني والامتنان لكل عضو في فريق سراج للتمويل الذي لولا التزامه الحماسي بقيمتنا ما بلغنا ولا حققنا هذه الإنجازات الرائعة.

شهد عام 2023 تحقيق نتائج متميزة، حيث ارتفع إجمالي أصولها بنسبة 13.2% إلى 479.7 مليون درهم، فيما تجاوز إجمالي الإيرادات 60 مليون درهم.

ومع سعي الشركة لرفع سقف طموحاتها وأهدافها الإستراتيجية للسنوات القادمة، فكلّي ثقة بتوافر خطة العمل المناسبة التي تضمن مواصلة تحقيق مكاسب جفّة وقيمة كبيرة لأصحاب المصلحة المتنوعين بالشركة.

أحمد بن خلف العتيبة
رئيس مجلس الإدارة

رؤيتنا ورسالتنا رؤيتنا

أن نكون في صدارة المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية في (NBFI) دولة الإمارات العربية المتحدة.

رسالتنا

تقديم الخدمات المالية الإسلامية بمعناها وقيمتها الحقيقية وبكل ما تنطوي عليه.



هدفنا

توفير مجموعة من المنتجات والخدمات المالية المتنوعة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر القنوات التي تم إنشاؤها بشكل مبتكر باستخدام أحدث التقنيات التي سبّقي سراج للتمويل على اطلاع بمعايير مجال العمل التي من المقرر أن تتمحور حول العملاء وأن تكون متوافقة مع اللوائح التنظيمية.



كلمة الرئيس التنفيذي

إنه لمن دواعي سروري أن أعرض عليكم القوائم المالية المدققة لشركة سراج للتمويل ش.م.خ. للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023،

والتي شهدت تحقيق إنجازات مالية متميزة إن دلت على شيء فإنما تدل على التوجيهات الاستراتيجية الحكيمة التي تم تنفيذها، كما أن الأرباح المحققة والنمو الكبير في الأصول وإطار إدارة المخاطر الفعال قد أكسبت السراج للتمويل سمعة مرموقة بين منافسيها. ويأتي هذا النجاح نتيجة للتخطيط الشامل ومواكبة بيئة السوق المتغيرة. وقد مثلت مجموعة المنتجات والخدمات ذات النهج المبتكر، والمتنوعة القوى الدافعة لشركة سراج للتمويل، وهو ما يتضح من الجوائز والتقدير التي حصلت عليها سراج للتمويل من المؤسسات المعنية بالمجال خلال عام 2023، الحمد لله.

تنظر شركة سراج للتمويل إلى فريق عملها بوصفهم أصولاً قيّمة لأنهم يمثلون الشركة وكان نموهم المهني والشخصي بمثابة شهادة على نجاحنا. تأخذ سراج للتمويل على عاتقها التزاماً بتعزيز ثقافة بناء الفرد أولاً من خلال الاستثمار بشكل كبير في تدريب الموظفين ورفع مستوى مهاراتهم المالية والتشغيلية، إلى جانب الممارسات الحديثة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

بصفتي الرئيس التنفيذي لدى سراج للتمويل، أتوجه بخالص الشكر لجميع المساهمين على دعمهم، ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية الداخلية (ISSC) على توجيهاتهم، وزملائي الأعضاء التنفيذيين والموظفين على مساهماتهم الشاملة، وقبل كل شيء عملائنا الكرام على ثقتهم في سراج للتمويل. وقد غدونا في عام 2024 أكثر التزاماً بمواجهة التحديات الجديدة والتغلب عليها وتقديم أفضل ما لدينا من أجل مستقبل أكثر إشراقاً.

محمد روسان فيروز
الرئيس التنفيذي

حضورنا

شبكة الفروع

أبوظبي

الشارقة

العين



تاريخنا

تأسست شركة سراج للتمويل ش.م.خ (المعروفة سابقًا باسم الشركة الوطنية للتمويل) في عام 1999.

وفي أوائل عام 2007، حصل بنك أداكس؛ وهو بنك استثماري مقره البحرين، على حصة مسيطرة في الشركة من خلال عقد اكتتاب خاص. ثم في وقت لاحق من عام 2012، استحوذت شركة الواحة كابيتال؛ وهي شركة مقرها أبوظبي، على نسبة الأغلبية من أسهم شركة سراج للتمويل.

وفي إطار إعادة الهيكلة الداخلية للشركة، قامت الواحة كابيتال في عام 2015 بنقل السيطرة على سراج للتمويل إلى شركة تركز القابضة المحدودة (جزء من مجموعة شركات العتيبة).

منذ ذلك الحين، أخذت سراج للتمويل على عاتقها تنفيذ مبادرات رئيسية لتوسيع عروض منتجاتها ومحفظة وأعمالها في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة.

تعد سراج للتمويل واحدة من أسرع شركات التمويل الإسلامي نموًا في الإمارات العربية المتحدة، وتواصل إعادة تأكيد التزامها طويل الأجل من خلال توسيع بصمتها بقوة في سعيها لتوفير منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لعملائها الكرام.

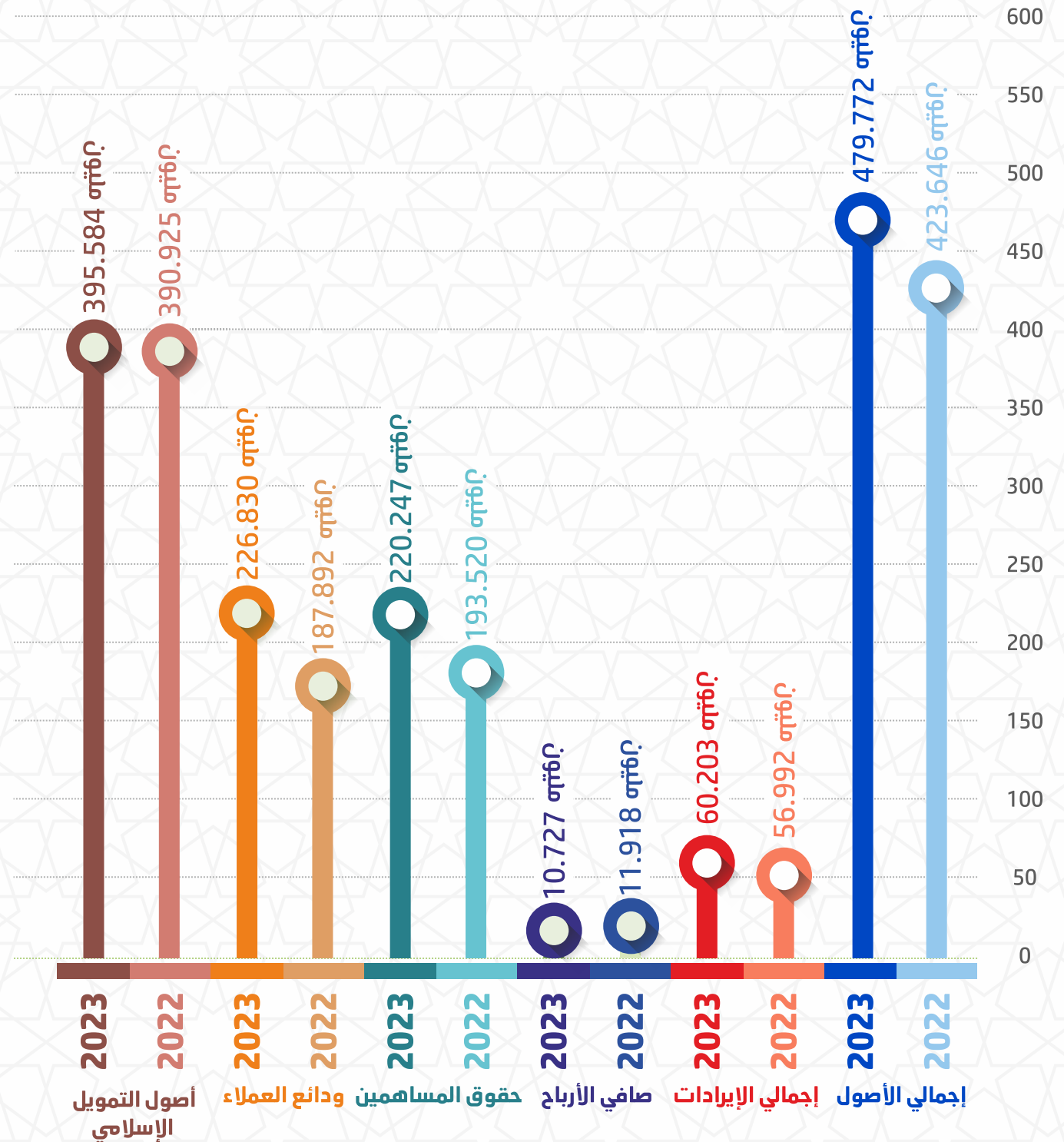


نبذة عن الشركة

سراج للتقويم ش.م.خ هي شركة مساهمة خاصة مقرها في أبوظبي وتخضع لرقابة البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتقدم سراج للتقويم بفخر العديد من المنتجات المالية المصممة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. فنحن نلبي احتياجات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والشركات الأخرى، بهدف تزويدهم بمجموعة متنوعة من خيارات المنتجات التي تناسب تطلعاتهم واحتياجاتهم.



أبرز المؤشرات المالية



الجوائز والتكريم

2019



2018



2023



2022



2021



2020



عروض المنتجات المقدمة للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة

نستهدف تقديم مجموعة من الحلول المخصصة لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات على تلبية احتياجاتها المالية. ولقد قمنا بتلبية احتياجات الشركات بسبب وصولنا الواسع للشركات المحلية والدولية.

يمكن للعملاء المميزين اختيار نظام محدد من حلول مجموعتنا الكبيرة من المنتجات والخدمات المالية. نضمن لك توافر وسائل إنجاح مؤسستك بفصل تسهيلات التمويل والتجارة المحسنة والسلسلة لدينا.



تمويل الرهن
العقاري



تمويل الأسطول



تمويل الأعمال /
التمويل لأجل



وديعة الوكالة
للشركات

منتجات التمويل والاستثمار



خطابات الاعتماد



خطابات الضمان

منتجات التمويل التجاري

عرض منتجات التجزئة

تقدم سراج للتمويل منتجات مخصصة متوافقة مع الشريعة لتلبية الاحتياجات المالية الفردية. حيث يمكن للأفراد الآن الاستفادة من مجموعة متنوعة من المنتجات الإسلامية؛ مثل التمويل الشخصي (سلام) وتمويل المركبات والتمويل السكني.



التمويل السكني



تمويل المركبات



التمويل الشخصي (سلام)

منتجات التمويل



بطاقات
الهدايا



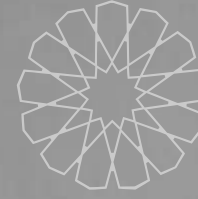
بطاقات مدفوعة
مقدمًا



بطاقات نظام
حماية الأجور

منتجات البطاقات

ما نقدمه



معلومات الشركة أعضاء مجلس الإدارة



ديفيد ويلكينز
عضو مجلس الإدارة

السيد ديفيد هو المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة تي 3 تكنولوجيز. وقد شغل قبل ذلك منصب رئيس الأسواق العالمية للتجارة الإلكترونية في بنك أبوظبي الوطني. وهو أيضًا المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة تي 3 بي إس (المعروفة سابقًا باسم ديجيكوم سولوشن) وفينكور تكنولوجيز وتعاملات هولدينجز. ويشغل السيد ديفيد منصب عضو مجلس إدارة بشركة سراج للتمويل.



بيكاش رانجان جيري
عضو مجلس الإدارة

يشغل السيد/ بيكاش منصب عضو منتدب في شركة أنظمة الاتصالات الذكية (ITS) وعضو منتدب في شركة سكوت باور المحدودة وشركة جزيرة الإمارات للطاقة (JEP). ويتمتع بخبرة تجارية تزيد عن 30 عامًا في مجال قطاعات الطاقة والتصنيع والاتصالات. كما يشغل السيد/ بيكاش منصب عضو مجلس إدارة شركة سراج للتمويل منذ الاستحواذ عليها.



سعد الجببي
عضو مجلس الإدارة

يشغل السيد/سعد منصب الرئيس التنفيذي والمدير الإداري لشركة السعد لأعمال الطباعة ذ م م، والمدير في شركة علوم الشبكة (المملكة العربية السعودية). وهو عضو مجلس إدارة شركة سراج للتمويل منذ الاستحواذ عليها.



راشد خلف أحمد خلف العتيبة
عضو مجلس الإدارة

نظرًا للوضع القيادي للسيد/راشد خلف في الهيكل المهني لشركة سراج للتمويل وبحكم عضويته في مجلس الإدارة، فإنه يتولى مسؤولية الإشراف على المشاريع التجارية العائلية لمجموعة العتيبة ويضطلع بمسؤولية ثابتة تجاه تيسير عمليات الأعمال في إطار المجموعة. كما يمتلك السيد/راشد -بصفته الشخصية- مجموعة يونيتد سيكيورتي جروب؛ وهي مزود خدمات أمنية شهير في الإمارات العربية المتحدة. ومع اتساع نطاق التحول الرقمي، حقق نطاق الاستثمار في البصمة التكنولوجية أيضًا قفزة متزايدة داخل مظلة نشاط أعمال المجموعة الذي يشرف عليه السيد/راشد.



أحمد بن خلف العتيبة
رئيس مجلس الإدارة

حمد بن خلف هو رائد أعمال عصامي، بدأ حياته المهنية في مجال النفط والغاز منذ بداية المشروع وحتى تقدمه وتنويعه إقليميًا. وبصفته مؤثرًا في مجال الأعمال متنوع التخصصات، يشغل السيد/ أحمد منصب رئيس مجلس إدارة شركة سراج للتمويل منذ الاستحواذ عليها من قبل شركة تريك القابضة المحدودة؛ وهي كيان تابع لمجموعة شركات العتيبة. كان السيد/ أحمد رائدًا خيريًا محليًا في الإمارات العربية المتحدة في مجال رفاهية المجتمع، وقد أدى دورًا أساسيًا في تطوير العديد من مشاريع الرعاية الاجتماعية ومبادرات المجتمع الأخضر ومنصات التوظيف للشباب المحليين ومشاريع رعاية الأطفال، وقد أبدى اهتمامًا شخصيًا برعاية كبار السن وتنمية مجتمعاتهم، وتشمل اهتماماته التجارية عددًا من المنتجات الإماراتية الرائدة محليًا ولديه أيضًا مشاريع مرتبطة بالعديد من أصحاب الامتياز ممن حققوا نجاحًا في الأسواق المحلية والإقليمية.

معلومات الشركة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية



محمد بحرالدين بن بدري
عضو



عبد الناصر أحمد إبراهيم المناعي التميمي
عضو



د / فضل رحيم عبد الرحيم
رئيس مجلس الإدارة والعضو التنفيذي

عالم شريعة مُتقن يتمتع بأكثر من 10 عامًا من الخبرة في العمل في مجال الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي. ويشغل منصب رئيس اللجنة الاستشارية الشرعية لبنك بيرهاد أم بي أس بي وعضو لجنة الشريعة في سويس آر إي آند إكسكو لجمعية المستشارين الشرعيين في التمويل الإسلامي (أساس). وقد شغل سابقًا منصب نائب رئيس لجنة الشريعة في سيتي بنك ماليزيا وعضو لجنة الشريعة في سيتي بنك لايدان.

حصل السيد/ محمد على درجة الماجستير في الشريعة (الاقتصاد) من جامعة مالايا وبكالوريوس في المعرفة والتراث الإسلامي (الفقه وأصول الفقه) من الجامعة الإسلامية العالمية. كما أنه مستشار ومراجع حسابات شريعة معتمد (CSAA) من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين.

تشمل إسهاماته الكبيرة في مجال التمويل الإسلامي المشاركة في تطوير المبادئ التوجيهية للسياسة المتعلقة بالشريعة (معايير الشريعة) والبرامج المتوافقة مع الشريعة الصادرة عن البنك المركزي الماليزي ولجنة الشركات. وبصفته مستشارًا للشريعة، يتمتع بخبرة واسعة في تطوير مجال العمل المالي الإسلامي على مستوى العالم، وهو حاليًا عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في سراج للتمويل.

عالم شريعة يتمتع بخبرة تزيد عن ثمانية وعشرين عامًا في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية. ويحظى بمعرفة واسعة في الاستشارات الشرعية والتدقيق الشرعي والامتثال للشريعة، وكذلك التدريب الشرعي والبحث والتطوير الشرعي. كما يتمتع بحس بارع في تنفيذ الممارسات والإجراءات الشرعية المبتكرة لتحسين الكفاءة.

بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من المهارات مع خبرة في الوساطة بين لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة المؤسسات المالية الدولية.

د/ فضل هو عالم شريعة بارع يقدم المشورة في مجال الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي ويتمتع بأكثر من 22 عامًا من الخبرة في العمل لدى المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية. كما يتمتع بخبرة كبيرة في تقديم الاستشارات الشرعية فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات والمعاملات الإسلامية عبر مجال الأعمال المصرفية والمالية الإسلامية ويواصل التعاون الوثيق مع علماء الشريعة الإقليميين.

د/ فضل حصل بنجاح على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والمعاملات من جامعة العلوم الإسلامية الماليزية (USIM). وقد تم اعتماده كمستشار ومراجع حسابات الشريعة (CSAA) من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين. كما أنه حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة كراتشي، باكستان، ودرجة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية واللغة العربية من جامعة كراتشي، باكستان، ودبلوم الدراسات العليا في الخدمات المصرفية الإسلامية والتأمين من معهد الخدمات المصرفية والتأمين الإسلامي في لندن.

أجرى الدكتور/ فضل وأنتج أبحاثًا مكثفة حول العديد من الموضوعات المالية والمصرفية الإسلامية المعاصرة. ويشغل عضوية مجلس الشريعة للعديد من شركات الاستثمار والتمويل الإسلامية. وكذلك عضوية لجنة الخدمات المصرفية الإسلامية في اتحاد مصارف الإمارات العربية المتحدة (UAEFB).

معلومات الشركة فريق الإدارة



سيد موسى كلیم الفلاحي
الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال
والاستثمار

يضيف السيد/ موسى كلیم، وهو مصرفي إسلامي متمرس، العديد من الخبرة والتجارب إلى المجموعة بعد أن عمل في أدوار قيادية بالبنوك الإسلامية الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي لمدة 30 عامًا. وبصفته مصرفيًا دوليًا، كان له دورًا فعالًا في إطلاق العديد من المعاملات عبر الحدود، وكان رائدًا في المنتجات المبتكرة في مختلف المجالات وخاصة في مجال التمويل التجاري والجملة والتجزئة والخدمات المصرفية الاستثمارية. قبل انضمامه إلى سراج للتمويل، شغل منصب الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأفغاني لمدة 3 سنوات، وقبل ذلك عمل في مناصب عليا مع البنوك الإسلامية البارزة مثل نور بنك وبنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي. ولذلك يُعترف السيد/ موسى كلیم بصفته خبير مصرفي إسلامي بفضل مؤهلاته الأكاديمية وتدريبه في البنوك وكذلك في الشريعة. وقد نجح في إنشاء وتنظيم وتوزيع معاملات الشركات والمؤسسات المالية وأسواق رأس المال الإسلامية السيادية.



محمد روسان فيروز
الرئيس التنفيذي

قائد فكري كبير يتمتع بخبرة تزيد عن 29 عامًا في الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة وإدارة الثروات وإدارة التأمين والأرباح والخسائر في الشركات متوسطة الحجم، وهو أيضًا رائد أعمال ومتحدث عام وشخص اجتماعي، ويتمتع بالقدرة على اتخاذ قرارات سريعة ويمتلك مهارات اتصال جيدة. حصل على العديد من الجوائز للتميز في التخطيط المالي وتطوير المنتجات وقيادة الأعمال وإدارة الأفراد. وهو مساهم كبير في تحويل الأعمال والربحية عبر العديد من المناصب الرئيسية. كما أنه خبير في خلق بيئة من الربحية، إلى جانب المصالح والمنافع طويلة الأجل للعملاء وأعضاء الفريق.



توان شاهناز هاجرین
رئيس العمليات

السيد/ توان شاهناز هو خبير مصرفي كبير يتمتع بخبرة تزيد عن 25 عامًا اكتسبها من خلال العمل مع العديد من البنوك متعددة الجنسيات والمحلية والمؤسسات المالية في الإمارات العربية المتحدة. وقد شغل مناصب رفيعة في مجال إدارة سياسة الائتمان ومخاطر الائتمان، وأعمال التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة وإدارة الائتمان والعمليات والتمويلات العقارية وما إلى ذلك، مع خبرة كبيرة في الخدمات المصرفية الإسلامية على مدار الثمانية عشر عامًا (18) الماضية. أدى دورًا أساسيًا في إنشاء قطاع تجاري إسلامي متكامل في مجال التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في مؤسسات مالية بارزة وساعد في إنشاء النافذة الإسلامية لأحد أكبر البنوك في الإمارات العربية المتحدة، مما مكّنه من جلب مجموعة ثرية من الخبرة والمعرفة عبر القطاعات المصرفية المختلفة، إلى جانب المساهمة في تطوير مختلف السياسات والإجراءات وتحسين الضوابط الداخلية وتنفيذ أفضل الممارسات في المنظمة.

قائدة موارد بشرية بارعة في المجال المالي، مع خبرة في التعامل مع الإدارات والعمليات والمبيعات والتسويق وإدارة علاقات العملاء والفرق الفنية من الخبراء نحو تحديد المواقع الاستراتيجية لنواتج الأعمال. وهي موظفة متحمسة للغاية ومندمجة داخل المجتمع الثقافي الإماراتي، تتمتع بأكثر من 20 عامًا من الخبرة في التعامل مع شريحة العملاء الأثرياء والمفاوضات ذات الصلة مع فريق القيادة العليا ومجلس الإدارة. كما أنها مفكرة استراتيجية تتمتع بامتياز معتمد من خلال الكفاءة التشغيلية في دفع نمو الأرباح والالتزام بالسياسة وبرامج التوعية بالسوق وأنشطة بناء الفريق وتقييم إدارة الأداء وتخطيط التعاقب الوظيفي في نطاق الأهداف الرئيسية للمؤسسة.



لطيفة الزعابي
رئيس الموارد البشرية
والمسؤول الإداري

معلومات الشركة فريق الإدارة



فاضل محمد نسيم
كبير موظفي المخاطر

مصرفي كبير يتمتع بخبرة تزيد عن 30 عامًا في الخدمات المصرفية للشركات والأفراد في أكثر من ٣ دول، منها الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية. حصل على لقب مصرفي معتمد "تشارترد بانكر" من معهد بانكرز المرموق من المملكة المتحدة. وهو ممارس في مجال القيادة ويصب تركيزه واهتمامه على الموظفين حيث حول العديد من المواهب الشابة إلى أفراد ذوي أداء عالٍ من خلال مهارات التدريب والتوجيه.

عُرف فاضل بأنه متخصص في الخدمات المصرفية الاستهلاكية ولديه خلفية في إدارة المخاطر والتحكم. هذا ولقد تقلد طوال حياته المهنية العديد من الأدوار القيادية وقاد العديد من المشاريع الناجحة في البنوك متعددة الجنسيات مثل بناء الوظائف التشغيلية للمخاطر وتقديم حلول استراتيجية لتقليل تكلفة الائتمان ونموذج حوكمة التحكم لعمليات إدارة المخاطر بأكملها وما إلى ذلك.



محمد مصطفى عمر
المدير المالي

صفته الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للشركة، يعمل السيد/ محمد مصطفى عمر بشكل وثيق مع الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى كونه مسؤولاً عن جميع الوظائف المالية للشركة، بما في ذلك المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات والرقابة الداخلية والخزينة وتمويل الشركات وإعداد التقارير التنظيمية. تمتد مسيرته المهنية لأكثر من 20 عامًا من الخبرة المتنوعة في الإدارة المالية وحلول أعمال تكنولوجيا المعلومات واستراتيجية الشركات.

كما يحمل السيد/ محمد درجة البكالوريوس في الإدارة المالية من جامعة ساوث إيسترن في واشنطن العاصمة. وقبل انضمامه إلى سراج للتمويل، شغل منصب المدير المالي في بنك الدوحة الإسلامي -الفرع الإسلامي لمجموعة بنك الدوحة في قطر- من 2005 إلى 2010. وقبل ذلك، عمل كموظف محاسبة أول في مصرف أبوظبي الإسلامي.

يتمتع السيد جوزيف إس. دانيال بتسع وثلاثين عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي (ممارس للمهنة، وصاحب نظريات، ومفكر رائد، ومدرّب، وخبير استراتيجي) له خبرة دولية بوصفه مصرفي محترف، ومستشار، واستشاري، وريادي أعمال. إنه قائد كفء يتمتع بصفات قيادية ديناميكية وحزم وإصرار إلى جانب شغفه بالإنجاز واهتمامه بالتفاصيل والتميز.

شغل مناصب إدارية عليا مثل رئيس مجموعة، ونائب رئيس تنفيذي، وكانت له أدوار في إسداء المشورة وأخرى استشارية في البنوك التي عمل بها. عمل في أكبر البنوك في مناطقها (مثل بنك أبوظبي الوطني، وبنك الخليج الدولي - البحرين، والمصرف التجاري القطري، وبنك هاتون الوطني ش.م.م.، والتحالف مع بنك إيه بي ان امرو). حظي دانيال، خلال مسيرته المهنية المتميزة، بفرصة التعامل بنجاح مع 14 جهة تنظيمية دولية مختلفة، وعدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تغطي آسيا والشرق الأوسط وأوروبا.



جيه اس. دانيال
رئيس الاستخبارات التجارية
والاستراتيجية التجارية.

يُعد دانيال محترفًا ماليًا متعدد المواهب يتمتع بقدرة استثنائية وفريدة على إتقان جميع جوانب مجال الخدمات المصرفية، بدءًا من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المصرفية للشركات وقطاعات الاستثمار. كما أنه مهني مخلص يتمتع بسجل حافل بالإنجازات وتخصص في عدد من المجالات الحيوية في الخدمة المصرفية، من بين ذلك إنشاء وبدء أنشطة أعمال جديدة تخضع لدرجة عالية من التنظيم، وتخطيط واستراتيجية الأعمال، والعمليات، وإدارة المخاطر، وإدارة استمرارية العمل، والامتثال، وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المصرفية الرقمية. فضلًا عن أنه محترم ومن أكثر قادة الأعمال الأكثر طلبًا لتنفيذ مبادرات ومشاريع صعبة وإبداعية ومبتكرة.

ومن بين إنجازات دانيال العديدة، وهي الأولى من نوعها عالميًا، خاصة المقاصة الآلية للشيكات، وهذا المفهوم من أوائل المفاهيم الناجحة للخدمات المشتركة في قطاع الخدمات المصرفية بمنطقة الشرق الأوسط. كما أن ما تبعه يعد أيضًا مشاريع استراتيجية متميزة ومعقدة، سواء كانت متعلقة بمجال الأعمال أو تكنولوجيا المعلومات، ومشاريع البنوك المركزية، وإعادة هندسة العمليات التجارية، واعتماد تخصصات جديدة بسهولة، بالإضافة إلى العديد من الإنجازات الأخرى على مدار مشواره المهني.

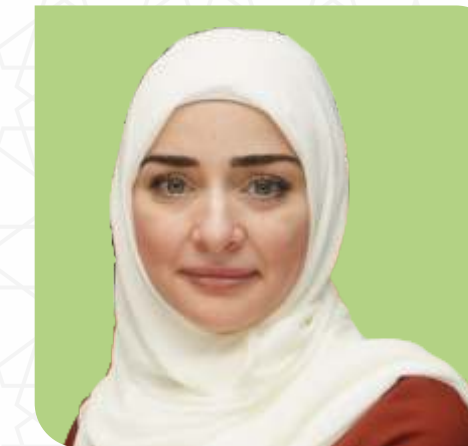
خبير مصرفي ومدفوعات، حاصل على ماجستير إدارة الأعمال في التمويل ويتمتع بأكثر من 25 عامًا من الخبرة في قيادة مشروعات الأعمال وتأمينها من خلال التعامل مع إدارة المخاطر والاستجواب/التحقيقات في الاحتيال والامثال والتحقيق الجنائي والجرائم الإلكترونية والتدقيق الداخلي والخارجي وتدريب الشركات، كما أنه محاضر في مجال المدفوعات واستشاري الإدارة العليا في المجتمع المصرفي لمنطقة الشرق الأوسط.



ياسر كونهي
كبير مسؤولي الامتثال

شغل السيدة/ حنين الأحمد منصب رئيس الأسواق المالية والخزينة في شركة سراج للتمويل ش.م.خ، وهي حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال وتتمتع بخبرة سابقة في مجال الإدارة المالية والتدقيق.

خلال 15 عامًا من الخبرة، نفذت الاستراتيجيات المالية المتعلقة بأعمال شركات المجموعة وصاغت السياسات والإجراءات وفقًا للأهداف العامة للشركة التي حددها الأطراف المعنية، بالإضافة إلى الإشراف على الامتثال للسلطات التنظيمية.



حنين الأحمد
رئيس الأسواق المالية والخزينة

تدير شركة سراج للتمويل ش.م.خ مؤشرات المخاطر الشاملة لمحففظتها بكفاءة من خلال إطارها الداخلي للحوكمة الذي يحدد استراتيجيات إدارة المخاطر المتنوعة إلى جانب منهجيات تنفيذ هذه الاستراتيجيات.

يضمن مجلس الإدارة الإشراف الصارم على استمرارية الأعمال وتصنيف المخاطر للقطاعات التجارية المختلفة، وذلك من خلال لجنة المخاطر والامتثال لمجلس الإدارة (BRCC) والتي تشرف على تلك المجالات من العمليات بها يعكس فعاليتها التشغيلية وشفافيتها التجارية ضمن سياسة ومبادئ الحوكمة المؤسسية المعمول بها داخل الشركة.

بالإضافة إلى ذلك، تقود الإدارة العليا ولجنة المخاطر عملية وضع الاستراتيجية والإشراف على تنفيذها؛ بينما يتم تضمين عملية إدارة المخاطر اليومية ضمن كل مجال من مجالات العمليات وفق نظام هرمي تنازلي.

تعتمد شركة سراج للتمويل نهجًا مركزيًا في إدارة المخاطر، بعكس المؤسسات المالية التي تستخدم هياكل لامركزية قوامها موظفين موزعين عبر مختلف المجالات التشغيلية. وبنت نموذجها على أساس نهج قائم على المخاطر، مُصمم بعثبات محددة وقطاعات لتلائم عملياتنا التجارية الفريدة.

تدرك الشركة أنها لا تستطيع تعميم حل واحد شامل يناسب كل المجالات كونها تنشط في عالم البنوك والتمويل المعروف بتعقيده وتطوره السريع وتنوع منتجاته ومجالات نشاطه.

تهدف استراتيجية إدارة المخاطر لدى سراج للتمويل إلى حماية سلامتها المالية وأهدافها الاستراتيجية وسمعتها من خلال تحديد وتقييم المخاطر الرئيسية، والتي تشمل المخاطر الشرعية والائتمانية والسوقية والتشغيلية والمخاطر المتعلقة بالسيولة والسمعة، من أجل تقليل تأثيرها.

تلتزم سراج للتمويل بتطوير أفراد قوتها العاملة وتجهيزهم بالأدوات والمهارات اللازمة لمواكبة التغيرات التي تطرأ في مجال عملهم؛ فتوفر لهم جلسات تدريبية توعوية -بنظام الحضور الشخصي أو عبر الانترنت- تناسب توجه الشركة الداخلي صوب تبني نهج موحد في تحديد المخاطر الائتمانية وتقييمها ووضع خطط للتخفيف من آثارها.

وبناءً عليه، يُسجل "سجل المخاطر" مستوى مؤشرات المخاطر ضمن نطاق أوسع من المجالات الوظيفية - وهذا يُمكننا من تقدير مستويات تقبل المخاطر وتحملها. وبهذه الطريقة، تُضَمَّن محفزات المخاطر المستقبلية في نطاق مراجعة سجلات البيانات ورحلتها في منظومة الحوكمة.

تحرص شركة سراج للتمويل على مراجعة مخاطر السوق والسيولة بانتظام من خلال لجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO)، محافظةً على نهج منظم للبقاء ضمن حدود مخاطر السوق والإصلاحات التنظيمية.

لطالما كانت إدارة المخاطر التشغيلية محل تركيز رئيسي، مدعومةً بسياسات وإجراءات مُعدة للتحكم المنهجي. ويتم حالياً إعادة تقييم المؤشرات الرئيسية للمخاطر وإدارة بيانات الخسائر التشغيلية لإعادة تقييم المخاطر المتبقية، وتُجرى أيضاً مناقشات حول مخاطر التشغيل والاحتيال لدى سراج للتمويل بشكلٍ متكرر في اجتماعات الإدارة العليا واجتماعات لجنة المخاطر والامتثال لمجلس الإدارة BRCC.

إطار إدارة المخاطر وخطة الامتثال لدى سراج للتمويل





أنواع المخاطر	بيان الرغبة في المخاطر
مخاطر الشريعة	تلتزم شركة سراج للتمويل التزامًا صارمًا بتجنب أي مخالفات شرعية.
مخاطر الائتمان	تخفف شركة سراج للتمويل من مخاطر الائتمان من خلال تنويع استثماراتها عبر منتجات ومناطق وفئات عملاء وصناعات مختلفة.
مخاطر السيولة	يلزم على شركة سراج للتمويل التأكد من أنها تمتلك ما يكفي من رأس المال والسيولة والتمويل لعمليات التشغيل الخاصة بها.
المخاطر التشغيلية والتكنولوجية	تسعى شركة سراج للتمويل جاهدة لإدارة المخاطر التشغيلية والتكنولوجية لمنع الخسائر المالية أو السمعية الكبيرة، خاصة تلك الناشئة عن قضايا السلوكيات المهنية. من الإضرار بسمعة الشركة وعملياتها التشغيلية.
مخاطر الجرائم المالية	تلتزم شركة سراج للتمويل التزامًا صارمًا بتجنب أي مخالفات للقوانين واللوائح المتعلقة بالجرائم المالية، مع إدراكها أن حدوث مثل هذه المخالفات، على الرغم من عدم رغبتها في ذلك، أمر لا يمكن منعه تمامًا.
مخاطر الامتثال	تلتزم شركة سراج للتمويل التزامًا راسخًا بالامتثال التام لقوانين والقواعد التنظيمية، إدراكًا منها أن المخالفات، على الرغم من عدم رغبتها في حدوثها، لا يمكن القضاء عليها بشكل مطلق.
مخاطر المعلومات والأمن السيبراني	تركز شركة سراج للتمويل على إدارة مخاطر المعلومات والأمن السيبراني لمنع حدوث ضرر كبير أو تعطل أو خسائر مالية أو ضرر للسمعة، إدراكًا منها أن الحوادث، على الرغم من عدم رغبتها في ذلك، أمر لا مفر منه.
مخاطر السمعة والاستدامة	تسعى شركة سراج للتمويل إلى حماية سمعتها من خلال تقييم شامل وإدارة جميع أنشطة الأعمال من خلال مراقبة صحية والالتزام صارم وفقًا لنظام إدارة الشكاوى. ويشمل هذا الجهد تجنب التسبب بأي ضرر بيئي أو اجتماعي كبير، وضمان ممارسة سلوك مهني مسؤول.

تراقب إدارة سراج للتمويل عن كثب متطلبات استقرار السوق في مجالات نفوذها؛ وحددت بعض القطاعات المستهدفة التي عالجت كثيرًا من التحديات المحلية الناشئة فيما يتعلق بتسهيل إحياء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME) / المؤسسات الكبيرة وسبل ترقياها في الاقتصادات الناشئة والديناميكية.

يؤدي قسم المخاطر لدى سراج للتمويل دورًا حيويًا في تحقيق النهج الاستراتيجي للمؤسسة الذي يركز على اغتنام الفرص الجديدة وتعزيز الصورة الذهنية للمنتجات لدى العملاء. وهدفنا الأساسي هو حماية أموال عملائنا من الاحتيال والاستخدام الخاطئ وردع أي تحديات غير متوقعة عن طريق الالتزام الصارم بأحكام الشريعة والمعايير القانونية والتنظيمية. نحن ملتزمون بتعزيز إدارة المخاطر من خلال الابتكار التكنولوجي، وتحسين الأدوات، وجودة البيانات لضمان مزيد من الكفاءة لعمليات التشغيل.

يتم تحديد الاهتمام الاستراتيجي وخارطة الطريق للمسار المستقبلي لشركة سراج للتمويل وشركائها بشكل عام بناءً على مستوى ثقة المستخدمين النهائيين في تنفيذ المعاملات براحة وسهولة وقدرة أمنية متعددة الطبقات.

وبناءً على هذا النجاح الحالي، تم تصميم استراتيجية تطوير المنتجات وتصنيفها واختراق السوق مع مراعاة تقسيم العملاء إلى فئات. وتأخذ هذه الاستراتيجية بعين الاعتبار الاحتياجات الشخصية لكل مجموعة من العملاء، وقد تقدم عروضا بأسعار تنافسية لتلبية تلك الاحتياجات. كما تضع هذه الاستراتيجية خطة للحد من المخاطر المحتملة. بناءً على ذلك، يتخذ صناع القرار قرارًا مناسبًا يلبي طلبات المستخدمين النهائيين ويتجنب أي مشاكل غير متوقعة.

وتمشيًا مع التحول الرقمي، تنص جهود الارتقاء بمهارات فريقنا وتعزيز الوقاية من الاحتيال على مستوى الشركة بأكملها. وتهدف استراتيجيتنا إلى إدارة مخاطر ذات كفاءة عالية، وتحسين حوكمة البيانات، والحصول على دعم تنفيذي قوي، مما يضمن اتباع نهج متماسك لمكافحة الجرائم المالية.

وفي ظل المنافسة الشديدة داخل سوق سريع التطور، غالبًا ما تكون عمر المنتجات أقصر مما هو متوقع. وتدفع هذه البيئة الديناميكية إلى تحديثات واستبدالات متكررة للمنتجات، مما يؤدي إلى تغيير ملامح المخاطر بمرور الوقت. واستجابة لذلك، نتبنى نهجًا قائمًا على المخاطر يساعدنا باستمرار في مراجعة وتعديل مؤشرات المخاطر بهدف تحقيق إدارة أفضل للرغبة في المخاطرة من منظور محفظة الاستثمار.

كما يتم تعزيز إدارة المخاطر في سراج للتمويل من خلال إطار إدارة المخاطر المؤسسية الذي ينطبق على جميع مجالات عمليات التشغيل والاعتمادات الوظيفية الخاصة بالشركة. ويحدد هذا الإطار مبادئ إدارة المخاطر، وبنية الحوكمة، والمعايير، والأهداف، والمسؤوليات، ويرشدنا في الإشراف على المخاطر المحتملة وإدارتها، بما يتماشى مع بيان رغبتنا في المخاطر.

كما يتم تطبيق إطار عمل متكامل لإدارة المخاطر على مستوى شركة سراج للتمويل بأكملها بهدف تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف المخاطر بشكل شامل.

ويهدف تقييم المخاطر إلى تخصيص الموارد لتلك العمليات التي تشكل أعلى المخاطر على قدرة الشركة لتحقيق أهدافها. بالإضافة إلى ذلك، فهو مصمم لتزويد مجلس الإدارة بملف شامل عن المخاطر التي تواجه الشركة، مما يساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتخصيص الموارد.

لم تألو سراج للتمويل جهدًا فيما يتعلق بخفض انبعاثات الكربون من خلال نهج قائم على عدة مراحل يستهدف إثراء نموذج الأعمال بناءً على عمليات ذات طابع آلي موجهة نحو الأعمال تعمل على تقليل حضور العملاء إلى مقر الشركة، وتقلل من الاعتماد على استخدام آلات الطباعة والخوادم ضمن الشركة. حيث يتمثل الهدف في إقامة آلية تلقائية للاتصال مع العملاء بطريقة تتسم بالكفاءة قادرة على تشجيع العميل على عدم الحضور شخصيًا، وبالتالي تقليل من السفر/المواصلات وتمكين الذكاء الاصطناعي من معالجة تطبيقات المنتج، والتحقق الرقمي، والتوقيع، ومن ثم الحصول على الموافقة اللازمة ضمن البيئة الرقمية.

مع أن الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الروبوتات هما عاملين أساسيين في التخلص من أي أخطاء بشرية غير متوقعة وتحقيق الاتساق نحو الوصول إلى توازن دوري ذي طبيعة متجددة تلقائيًا يكون له تأثير دائم على الأجيال القادمة بطريقة سهلة ومريحة وتتسم بالشفافية، فقد حرصت سراج للتمويل على أن تكون من أوائل الذين يوظفون الموارد البشرية الضرورية ونخبة الكفاءات لإثراء المخرجات ضمن منصتها التي تتصف بالأمان.

تراجع سراج للتمويل جلسات التعريف بأمن البيانات الجارية للعملاء والموظفين بشكل عام، وتقوم بحملات توعية أمنية مخصصة للعملاء في منصات العمل والمنصات الاجتماعية المختلفة.

من المنظور العالمي وبعد التأكد من جاهزية النظام، استطاعت سراج للتمويل مؤخرًا الوفاء بمتطلبات برنامج سويفت لأمن العميل وبرنامج ومعايير حماية العميل، وكذلك إظهار التزامها نحو ترسيخ آلية مراجعة قوية لإدارة المخاطر. يُعد معيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع PCI DSS عاملًا أساسيًا لأي عمليات وإجراءات وظيفية تتم على مستوى النظام فيما يتعلق بالتعامل مع البيانات.

مع التحول المستمر لنظام مكافحة غسل الأموال وفحص الجزاءات نحو الطابع الآلي، تم الاستعانة بآثر الوسائل التكنولوجية لمكافحة التهديدات و/أو القيود المالية.

توشك دولة الإمارات العربية المتحدة حاليًا على الخروج من القائمة الرمادية الخاصة بالرقابة. وهو ما يخلق ظروف أفضل لتموضع المنتج في المستقبل ونطاق ممارسات التحقق الشامل ضمن نظام المراقبة الآلي.

تحرص سراج للتمويل على أن تظل ملتزمة في إجراءاتها الخاصة بالمخاطر والامتثال، والارتقاء بالمعايير لتحقيق التزام أفضل وتأمين تجربة أكثر أمنًا للعميل.



فبفضل اعتماد نهج قائم على المخاطر، تُدير شركة سراج للتمويل مخاطر السمعة بشكل استراتيجي على المدى الطويل، ودمجها مع اعتبارات المخاطر الأخرى.

كما تُولي شركة سراج للتمويل الأولوية للحفاظ على سمعتها وتحسينها، مع الالتزام بالاستدامة البيئية. وفي سبيل ذلك، تقبل الشركة بمحض إرادتها بعض المخاطر لتحقيق أهداف استدامة أوسع.

كما يؤكد مجلس الإدارة على التزام شركة سراج للتمويل بقواعد الامتثال، ويشرف على تطبيق أنظمة الامتثال في التعامل مع الشكاوى الأخلاقية وشهادات المُبلغين عن المخالفات بعناية.

إذ يشجّع برنامج الإبلاغ عن المخالفات في شركة سراج للتمويل الموظفين على إبلاغ الشركة بأي سلوك غير لائق، مثل الاحتيال أو المضايقة والتحرش، لحماية نزاهة الشركة. كما تتم إدارة التحقيقات في هذه البلاغات من قبل لجنة التدقيق في مجلس الإدارة، ويتم مراجعة أي إجراءات تأديبية من خلال مجلس الإدارة.

ويؤكد قسم إدارة المخاطر على الامتثال لأنظمة الامتثال والتحقق في الجرائم المالية.

علاوة على ذلك، أنشأت شركة سراج للتمويل إطارًا قويًا لإدارة المخاطر التنظيمية لضمان فعالية الضوابط التنظيمية.

يُجري مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشكل مستمر التحقق من صحة استعدادات شركة سراج للتمويل للامتثال كجزء من فحصه السنوي.

أجرت سراج للتمويل هذا العام تقييمًا شاملاً لقسم المخاطر والامتثال لديها، وبناء عليه أقر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالجهود التي تبذلها سراج للتمويل ومستوى استعدادها، لتتال تصنيف امتثال بلغ 95%.

لقد حققت سراج للتمويل إنجازًا مهمًا يُضاف إلى إنجازاتها في تصنيف المخاطر واستمرارها في إجراء تقييم للفجوات، وهو ما يسلط الضوء على نجاحاتها رفعية المستوى وقدرتها المحتملة على جذب مزيد من المبادرات التي يقودها المستثمرون ومواصلة الاستفادة من الوضع الحالي للشركة لتحسين رغبتها في المخاطرة ومستوى القدرة على تحمل المخاطر.

تسعى سراج للتمويل في الوقت الحالي إلى تأمين نسبة رأس مال أعلى بالتركيز على مخرجاتها والتزاماتها الأساسية وعمليات الشركة القائمة منذ أمد طويل يمتد عبر 25 عامًا.

تركز سراج للتمويل على حماية عملائها وبياناتهم ضد التهديدات السيبرانية وعلى المراقبة المستمرة لبروتوكولات أمن المعلومات بقيادة فريق متنوع من المقيمين الداخليين والخارجيين.

ساهمت التطورات التكنولوجية في تحسين تجارب عملائنا بشكل ملحوظ، وذلك من خلال إتاحة تفاعل أكثر سلاسة وراحة لهم عند تقديم خدماتنا. ومع ذلك، من الأهمية مراقبة خدماتنا الافتراضية عن قرب، وضمان أمان البيانات، والمحافظة على سمعتنا، والتقليل من حالات انقطاع العمليات.

حيث إن هذه التطورات تساهم أيضًا في تمكين سراج للتمويل في الوصول إلى قاعدة عملاء أوسع نطاقًا وتركيز مواردنا على فرص عمل محددة.

نبذة عن الحوكمة

تحافظ سراج للتمويل على نظام الحوكمة المؤسسية وتنفذها ضمن توجيهات الشريعة الإسلامية من خلال مجلس إدارتها. حيث يضمن مجلس الإدارة الحفاظ بشكل مستمر على نزاهة الشركة وسلوكها المهني والتنظيمي لدعم سعيها لتحقيق أهداف وقيم المساهمين. وقد وضعت الشركة هيكلًا تنظيميًا دقيقًا يوضح المهام والمسؤوليات وآليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر القوية التي يتم تنفيذها من خلال رئيس تنفيذي قادر ومُحَنِّك.

يعتمد نجاح سراج للتمويل على المدى الطويل على ممارسات الحوكمة المؤسسية الحكيمة التي يمكن أن تعزز قيم المساهمين وأصحاب المصلحة. وتدعم الثقافة التنظيمية للشركة ممارسات حوكمة الشركات بشكل كامل من أجل الالتزام والامتثال لجميع التنظيمات؛ مثل قوانين الإمارات العربية المتحدة وتعليمات البنك المركزي والهيئة العليا الشرعية، ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية وما إلى ذلك.... ويعمل مجلس الإدارة باستمرار على استكشاف فرص تحسين عمليات حوكمة الشركة. يتوافق إطار الحوكمة الحالي الذي وضعه مجلس الإدارة مع برنامج الشركة الطموح التوسعي، مما يضمن الحفاظ على الأهداف طويلة المدى والقيم المستدامة باستمرار.

إطار سياسة الحوكمة

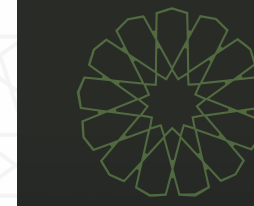
صُمم إطار الحوكمة بهدف السماح لمجلس الإدارة والإدارة بمتابعة الأهداف التي يتم وضعها لصالح الشركة وتسهيل مراقبة جميع أصحاب المصلحة بشكل فعال.

كما صُممت سياسة الحوكمة لدى الشركة على أساس المبادئ التوجيهية وركائز الحوكمة المؤسسية. فيما يلي سمات سراج المالية التي تتضح في العمليات اليومية.

مجلس الإدارة

المسؤولية	فصل مجلس الإدارة العمليات التشغيلية بوضوح بين الرئيس التنفيذي والإدارة ومجلس الإدارة حتى يمكن إدارة الشركة بفعالية
المساءلة	يتعين على مجلس الإدارة، وكذلك الرئيس التنفيذي والإدارة، الالتزام الدائم بجميع أطر السياسة وبذل الجهد الكافي في خدمة مختلف أصحاب المصلحة وتحمل المساءلة.
الوعي	تعد المخاطر والامتثال عنصرين أساسيين، وبالتالي لا ينفك مجلس الإدارة عن المراقبة والوعي في جميع الأوقات ويشارك التفاصيل والمعلومات لتجنب أي مشكلات أو تخفيفها. كما يعمل على تعزيز وظيفة المخاطر بشكل مستمر وفقًا للاحتياجات المتغيرة حسب التوسع أو التغييرات البيئية
الحياد والعدالة	يحرص مجلس الإدارة في جميع الأوقات على عدم وجود تعارض في معاملة أي من أصحاب المصلحة وترسيخ هذه الثقافة أيضًا باعتبارها جزء لا يتجزأ من الشركة. كما يتم التعامل مع جميع الموظفين على قدم المساواة وتحديد أفضل الكفاءات ومجازاتها، من بينهم مواطني الإمارات العربية المتحدة.
القيادة والشفافية	لقد صاغ مجلس الإدارة سياسات محددة بوضوح لضمان الحفاظ على الشفافية من خلال الإفصاحات، كما أن القيادة من خلال الرئيس التنفيذي تبني الثقافة السيئة وتشجع ممارسات العمل المتناغمة. وتتضح فعالية قواعد السياسة من خلال نماذج مختلفة مثل قواعد السلوك وسياسات التوظيف ومنهجية حل النزاعات وما إلى ذلك.

بيان حوكمة سراج للتمويل



لجان مجلس الإدارة

في سبيل ضمان الفعالية في تنفيذ أدواره ومسؤولياته، يقوم مجلس الإدارة أيضًا بتفويض صلاحيات محددة إلى اللجنة التالية.

اسم اللجنة	تفاصيل الأعمال
اللجنة التنفيذية	يتمثل الهدف الأساسي من إنشائها في ضمان تنفيذ ومراقبة الخطة الإستراتيجية حسب تفويض مجلس الإدارة من خلال الرئيس التنفيذي. كما تخصص وقتًا لمناقشة واتخاذ أي قرار بشأن أي أنشطة مثل القضايا السياسية أو السوقية أو البيئية التي تؤثر على الأعمال والشركة.
لجنة المخاطر والامتثال التابعة للمجلس	تتولى لجنة المخاطر مسؤولية صياغة سياسات إدارة المخاطر واستراتيجية الرغبة في المخاطرة لدى سراج للتمويل ومراجعتها. وتعمل لجنة المخاطر بشكل وثيق مع مدير المخاطر بهدف دعم الأعمال والتخفيف من الخطوط المختلفة للدفاعات عن المخاطر والحفاظ على المساءلة. ويجب على لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الإشراف على إدارة مخاطر عدم الامتثال للشريعة ووضع الضوابط فيما يتعلق بهذا النوع من المخاطر ومراقبتها، بالتشاور مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ومن خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية.
لجنة الائتمان	يجتمع أعضاء هذه اللجنة من حين لآخر ويناقشون مختلف المقترحات والعمليات المتعلقة بالائتمان لضمان الالتزام الكامل بإطار المخاطر لدى سراج للتمويل في عملية صنع القرار. وتهدف إلى الحصول على تعقيبات وآراء حول ظروف السوق التي تساعد على صياغة الاستراتيجيات المستقبلية والخدمات وعملية التعقيبات.
لجنة الرقابة الشرعية الداخلية	تتولى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية الرقابة والإشراف على جميع أعمال وأنشطة الشركة، وتراقب التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية. ويتكون أعضاء هذه اللجنة من خبراء شرعيين محليين ودوليين متنوعين. ويعقد مجلس الإدارة اجتماعات مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية من حين لآخر لمناقشة التأكد من أن الأحكام الشرعية المتعلقة بنموذج أعمال سراج للتمويل تتوافق مع مبادئ وقرارات الشريعة الأساسية على النحو المنصوص عليه من قبل الهيئة الشرعية العليا للمصرف المركزي.

تمارس كل لجنة من هذه اللجان أعمالها ضمن ميثاق اللجان المعنية وضمن السلطة الممنوحة لها من قبل مجلس الإدارة. ويُراجع الميثاق بشكل دوري وفقًا لإطار الحوكمة لضمان الفعالية وفقًا للاحتياجات المتغيرة. كما يتلقى مجلس الإدارة بيانات اللجان المعنية بشأن المسائل التي تتطلب اهتمامًا خاصًا و/أو مشورة.

نهج الاستدامة

نتبنى في سراج للتمويل وندعم أهداف الاستدامة للدولة المدرجة في رؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 ومؤتمر Cop28 لعام ٢٠٢٣ الذي عُقد في الإمارات. والأجندة الوطنية الخضراء 2015-2030، ورؤية أبوظبي الاقتصادية 2030، وأهداف المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

يمثل نهج الاستدامة لدى الشركة جزء لا يتجزأ من أعمالها اليومية ويُضاف إلى خطة التحول الإستراتيجية الشاملة واستراتيجية الشركة. كما تمثل حملة المواد والاتصالات المستدامة نهجًا شاملاً لتبني أهداف الاستدامة في الإمارات. ومن خلال التحول إلى استخدام الورق الصديق للبيئة في المواد التسويقية، والمشاركة في العروض الترويجية المؤثرة على وسائل التواصل الاجتماعي، ودمج موضوعات الاستدامة في النشرة الإخبارية للشركة، وتوزيع الهدايا الصديقة للبيئة، تُبرهن الشركة على مدى التزامها بنهج الاستدامة في الإمارات العربية المتحدة.

المدققون الخارجيون

استعانت سراج للتمويل بشركة بي دي أو كمدققين خارجيين لتحل محل شركة ديلويتس وفقًا لأفضل ممارسات سياسة التناوب لمدة ٣ سنوات. ومع ذلك، لدينا حاليًا موافقات من المصرف المركزي للعمل مع نفس المدققين لمدة 0 سنوات. ويقرر مجلس الإدارة من حين لآخر تغيير المدققين حسب الاقتضاء وفقًا للممارسات السوقية والتنظيمية.



أدوار مجلس الإدارة ومسؤولياته

وضعت سراج للتمويل سياسة الحوكمة المؤسسية التي تحدد المبادئ الرئيسية للحوكمة والتي اعتمدها مجلس إدارة الشركة. وتحدد تلك السياسة مسؤوليات مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. كما تسعى الشركة إلى تحديد دور كل طرف مما يتيح الفصل الواضح بين المهام في الإدارة اليومية لأعمال وعمليات سراج للتمويل.

يتمثل دور مجلس الإدارة في توجيه الشركة فيما يتعلق بالاستراتيجية والتأكد من أن الشركة لديها الموارد الكافية وأنظمة الرقابة الداخلية التشغيلية والمالية.

يضطلع مجلس الإدارة بالمسؤوليات الرئيسية التالية:

- التأكد من وضع النزاهة في المقام الأول دائمًا عند ممارسة مهامهم إلى جانب إيلاء مصلحة الشركة الأولوية.
- مراجعة الأهداف الاستراتيجية والتغييرات في الشركة ووحدة إدارة المخاطر ووحدة الامتثال والتدقيق الداخلي والخارجي والموافقة على تنفيذها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تشكيل لجان مجلس الإدارة حسب الاقتضاء، بما في ذلك اختيار أعضائها، وتحديد صلاحيات هذه اللجان وأدوارها ومسؤولياتها والتعويضات، إن وجدت. كما يراجع مجلس الإدارة أداء أي من هذه اللجان سنويًا على الأقل.
- تحديد الأدوار والمسؤوليات التي ينطوي عليها تفويض السلطة للرئيس التنفيذي من وقت لآخر والدعم بالتوجيه المطلوب والدعم الأقصى لتحقيق الأهداف العامة.
- مراجعة واعتماد رؤية الشركة وبيان رسالتها واستراتيجية الشركة وخطة (خطط) العمل والميزانية السنوية، والتي سيتم اقتراحها وتقديمها من قبل الرئيس التنفيذي والمدير المالي للشركة. مراجعة واقتراح توزيع أرباح واحتياطات الشركة على الجمعية العامة السنوية.
- مراجعة القوائم المالية السنوية المدققة للشركة واعتمادها.
- يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية، أولاً وقبل كل شيء، عن امتثال سراج للتمويل لأحكام الشريعة الإسلامية، والإشراف على إدارة مخاطر عدم الامتثال للشريعة ووضع الضوابط فيما يتعلق بهذا النوع من المخاطر ومراقبتها، بالتشاور مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ومن خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية.

تفويض المهام من رئيس مجلس الإدارات للرئيس التنفيذي والفصل بينها

تتسم أدوار رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي بأنها محددة ومنفصلة، مع تقسيم واضح للمسؤوليات. ويتولى رئيس مجلس الإدارة قيادة جميع أعضاء مجلس الإدارة ويضمن المشاركة والمساهمة الفعالة من جانبهم.

يتحمل الرئيس التنفيذي المسؤولية عن جميع العمليات التشغيلية لأعمال شركة سراج للتمويل، منها وضع الإستراتيجية والسياسة والإدارة التشغيلية، ويعمل وفقًا للسلطة المفوضة من قبل مجلس الإدارة. يشارك جميع أعضاء مجلس الإدارة في مناقشة استراتيجية سراج للتمويل والأداء المالي والتشغيلي وإدارة المخاطر، إما في اجتماعات مجلس الإدارة أو في لجان مجلس الإدارة التي يعملون فيها.

لاجتماعات والتواصل

يزوّد الفريق المالي بالشركة أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الكاملة المتعلقة بالأداء المالي أو أي أنواع أخرى من الأداء، إلى جانب أحدث البيانات حول تطوير الشركة وتقديم الأعمال والمخاطر والامتثال والمقترحات مما يتيح لمجلس الإدارة أداء مسؤولياته بفعالية. ويتضمن الحد الأدنى من المعلومات المقدمة إلى مجلس الإدارة بشأن المقترحات التي سيتم تداولها الهدف والمعلومات الأساسية والقضايا الرئيسية والأساس المنطقي بالإضافة إلى التأثير المالي وغير المالي للمقترحات لكي يتخذ مجلس الإدارة قرارات قائمة على معرفة وفعالة. كما يتواصل أعضاء مجلس الإدارة في بعض الأحيان مباشرة مع الإدارة العليا لطلب المشورة وطلب المزيد من المعلومات بالإضافة إلى التحديثات حول أي جانب من شأنه أن يؤدي إلى اتخاذ قرار أفضل أو حل أي مشكلات. وقد وضعت الشركة إجراءً رسميًا لتسهيل سعي المديرين للحصول على المشورة المهنية المستقلة، كما تدعمهم أيضًا بمستشار قانوني داخليًا إذا احتاجوا إلى أي مشورة.

تُعقد اجتماعات مجلس الإدارة بشكل عام كل ثلاثة أشهر، ولكن إذا كانت هناك حاجة لمناقشة أي قضية مهمة فسيجتمعون لأجلها متى لزم الأمر.

التزام سراج للتمويل بأهداف التنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة

نحن ملتزمون بشدة في سراج للتمويل بدعم أهداف التنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة وتعزيز مستقبل أكثر خضرة واستدامة لأمتنا، فنحن ندرك أهمية الحراسة البيئية والدور الحاسم الذي تؤديه الشركات في قيادة التغيير الإيجابي.

SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS



ميثاق عملاء سراج للتمويل

تنظر سراج للتمويل إلى عملائها باعتبارهم أولويتها الأولى، حيث يحدد ميثاق الخدمة التزامنا بتقديم أعلى مستوى في خدمة العملاء لننمو معًا بشكل أقوى مع التعامل مع الاحتياجات المالية للعملاء بأقصى قدر من التفاني، من خلال التحلي دائمًا بالشفافية والأمن والأمان. وليس لدينا أي عراقيل تحول دون معالجة طلبات العملاء وحتى شكواهم. ويقوم ميثاق عملائنا في سراج للتمويل على خمس ركائز مهمة:





لمحة سريعة عن إحصاءات الأعمال الرئيسية

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
الإيرادات التمويلية ("000 درهم إماراتي)	38,495	40,307	34,412	37,028	31,298
الإيرادات غير التمويلية ("000 درهم إماراتي)	22,880	22,652	21,154	19,964	28,905
الإيرادات ("000 درهم إماراتي)	61,375	62,959	55,566	56,992	60,203
المصروفات ("000 درهم إماراتي)	36,249	46,197	39,976	45,073	49,476
صافي الأرباح ("000 درهم إماراتي)	25,126	16,762	15,590	11,918	10,727
إجمالي الأصول ("000 درهم إماراتي)	430,430	416,640	392,799	423,646	479,772
إجمالي الخصوم ("000 درهم إماراتي)	311,181	250,629	211,198	230,126	259,525
إجمالي حقوق الملكية ("000 درهم إماراتي)	119,249	166,011	181,602	193,520	220,247
نسبة التكلفة إلى الدخل (%)	59%	73%	71%	79%	82%
العائد على حقوق الملكية (%)	21%	10%	9%	6%	5%
نسبة الخصوم إلى إجمالي حقوق الملكية (%)	261%	151%	116%	119%	118%
ربحية السهم	0.20	0.11	0.10	0.08	0.06

مراجعة الأداء لمدة ثلاث سنوات

تبدو توقعات الأداء العام لدى شركة سراج للتمويل في عام 2023 واعدة. والأهم من ذلك أن النمو الذي شهدناه مقارنةً بالعامين الماضيين باعث على الطمأنينة.

نعرض فيما يلي ملخص الأداء المالي في شركة سراج للتمويل خلال هذه السنوات

إجمالي الأصول

بلغ إجمالي الأصول المسجلة حتى 31 ديسمبر 2023 مبلغ 479.7 مليون درهم إماراتي، بزيادة قدرها 22% مقارنةً بالسنة المالية 2021. كما تم زيادة الأصول الرئيسية المدرة للأرباح لدى شركة سراج للتمويل، أي أصول التمويل الإسلامي، إلى 395.58 مليون درهم إماراتي من 361.5 مليون، مقارنةً بالسنة المالية 2021. كما ارتفع النقد وما في حكمه بشكل كبير بنسبة 981% (من 4.8 مليون درهم إماراتي إلى 51.9 مليون درهم إماراتي) مقارنةً بالسنة المالية 2021. وتتكون الأصول المتبقية بشكل أساسي من دفعات مقدمة قصيرة الأجل ومدفوعات مسبقة يبلغ إجماليها 28.5 مليون درهم إماراتي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 31% من مبلغ 21.8 مليون درهم إماراتي مقارنةً بالسنة المالية 2021.

إجمالي الخصوم

بلغ إجمالي الخصوم المسجلة كما في نهاية 31 ديسمبر 2023 مبلغ 259.5 مليون درهم إماراتي، بزيادة قدرها 23% مقارنةً بالسنة المالية 2021. ويتكون العنصر الرئيسي للالتزامات من حسابات الودائع التي زادت بشكل كبير بنسبة 28% (من 176.6 إلى 226.8 مليون درهم إماراتي) مقارنةً بالسنة المالية 2021.

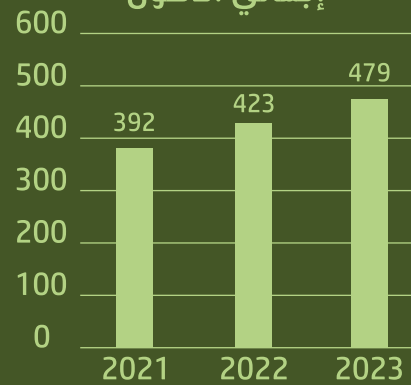
إجمالي حقوق الملكية

بلغ إجمالي حقوق الملكية المسجلة كما في نهاية 31 ديسمبر 2023 مبلغ 220.2 مليون درهم إماراتي، بزيادة قدرها 21% مقارنةً بالسنة المالية 2021. ويتكون العنصر الرئيسي لحقوق الملكية من رأس المال الذي تم ضحه بزيادة 10% (من 156.5 مليون درهم إماراتي إلى 172.5 مليون درهم إماراتي) مقارنةً بالسنة المالية 2021.

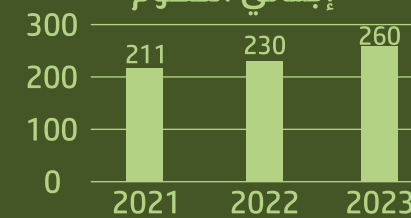
إجمالي الإيرادات

في بيان الدخل، بلغ إجمالي الإيرادات المسجلة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 60.2 مليون درهم إماراتي، بزيادة 8% مقارنةً بالسنة المالية 2021. ويتكون الجزء الأكبر للإيرادات من الإيرادات المحققة من الرسوم والعمولات التي زادت بنسبة 37% (من 21.1 إلى 28.9 مليون درهم) مقارنةً بالسنة المالية 2021.

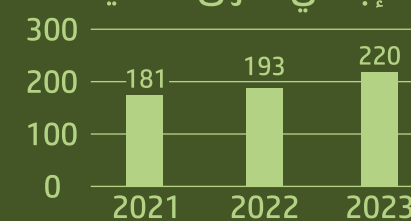
إجمالي الأصول



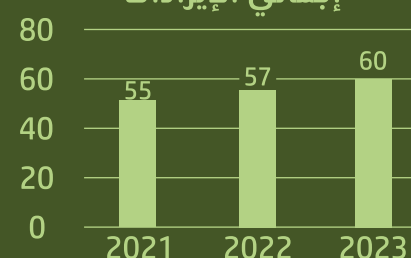
إجمالي الخصوم



إجمالي حقوق الملكية



إجمالي الإيرادات



التحليل الأفقي على مدى خمس سنوات

بيان المركز المالي

2018	19 vs 18 %	2019	20 vs 19 %	2020	21 vs 20 %	2021	22 vs 21 %	2022	23 vs 22 %	2023	الأصول
5,366,389	126	12,115,911	214	38,028,486	(87)	4,808,623	42	6,839,120	660	51,965,326	النقد وما في حكمه
10,500,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ودائع الوكالة لدى المؤسسات المالية
311,778,577	9	338,393,735	5	355,317,348	2	361,570,025	8	390,924,928	1	395,583,786	أصول التمويل الإسلامي الصافية
58,408,777	33	77,975,144	(75)	19,591,774	12	21,874,122	1	22,023,512	30	28,556,551	الودائع والمدفوعات المسبقة والذمم المدينة الأخرى
1,512,700	29	1,944,968	90	3,702,420	23	4,546,654	(15)	3,858,550	(5)	3,666,433	الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية
387,566,443	11	430,429,758	(3)	416,640,028	(6)	392,799,424	8	423,646,110	13	479,772,096	إجمالي الأصول
											الخصوم
290,498,542	5	305,107,698	(25)	227,870,272	(22)	176,658,838	6	187,892,402	21	226,829,993	حسابات المودعين
2,563,205	126	5,786,392	284	22,224,299	51	33,653,823	22	41,093,125	(24)	31,185,248	الذمم الدائنة التجارية والخصوم الأخرى
381,096	(25)	286,550	86	533,982	66	885,004	29	1,140,669	32	1,509,802	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
293,442,843	6	311,180,640	(19)	250,628,553	(16)	211,197,665	9	230,126,196	13	259,525,043	إجمالي الخصوم
94,123,600	27	119,249,118	39	166,011,475	9	181,601,759	7	193,519,914	14	220,247,053	صافي الأصول
											حقوق الملكية
126,500,000	-	126,500,000	-	126,500,000	-	126,500,000	-	126,500,000	-	126,500,000	رأس المال السهمي
-	-	-	-	30,000,000	-	30,000,000	-	30,000,000	53	46,000,000	رأس المال المدفوع الإضافي
1,855,075	135	4,367,627	38	6,043,864	26	7,602,892	16	8,794,708	12	9,867,422	الاحتياطي القانوني
(34,231,475)	66	(11,618,509)	130	3,467,611	405	17,498,867	61	28,225,206	34	37,879,631	الأرباح المحتجزة
94,123,600	27	119,249,118	39	166,011,475	9	181,601,759	7	193,519,914	14	220,247,053	إجمالي حقوق الملكية

حساب الأرباح والخسائر

2018	20 vs 19 (%)	2019	20 vs 19 (%)	2020	21 vs 20 (%)	2021	22 vs 21 (%)	2022	23 vs 22 (%)	2023	الإيرادات
21,591,619	72	37,205,211	5	39,081,658	(12)	34,411,525	8	37,027,773	(15)	31,297,824	الدخل من التمويل الإسلامي
12,374,069	85	22,879,611	(1)	22,652,353	(7)	21,150,019	(6)	19,963,947	45	28,905,076	الدخل من الرسوم والعمولات
98,271	1212	1,289,801	(5)	1,225,486	-	-	-	-	-	-	الأرباح على ودائع الوكالة لدى المؤسسات المالية
-	-	-	-	-	-	4,281	-	-	-	-	الإيرادات الأخرى
34,063,959	80	61,374,623	3	62,959,497	(12)	55,565,825	3	56,991,720	6	60,202,900	إجمالي الإيرادات
(19,640,482)	85	(36,249,105)	27	(46,197,140)	(13)	(39,975,541)	13	(45,073,565)	10	(49,475,761)	إجمالي النفقات التشغيلية
14,423,477	74	25,125,518	(33)	16,762,357	(7)	15,590,284	(24)	11,918,155	(10)	10,727,139	الأرباح وإجمالي الدخل الشامل عن السنة

التحليل الرأسي على مدى خمس سنوات

بيان المركز المالي

2018	%	2019	%	2020	%	2021	%	2022	%	2023	الأصول
5,366,389	3	12,115,911	9	38,028,486	1	4,808,623	2	6,839,120	11	51,965,326	النقد وما في حكمه
10,500,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ودائع الوكالة لدى المؤسسات المالية
311,778,577	79	338,393,735	85	355,317,348	92	361,570,025	92	390,924,928	82	395,583,786	أصول التمويل الإسلامي الصافية
58,408,777	18	77,975,144	5	19,591,774	6	21,874,122	5	22,023,512	6	28,556,551	الودائع والمدفوعات المسبقة والذمم المدينة الأخرى
1,512,700	0	1,944,968	1	3,702,420	1	4,546,654	1	3,858,550	1	3,666,433	الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية
387,566,443	100	430,429,758	100	416,640,028	100	392,799,424	100	423,646,110	100	479,772,096	إجمالي الأصول
											الخصوم
290,498,542	71	305,107,698	55	227,870,272	45	176,658,838	44	187,892,402	47	226,829,993	حسابات المودعين
2,563,205	1	5,786,392	5	22,224,299	9	33,653,823	10	41,093,125	7	31,185,248	الذمم الدائنة التجارية والخصوم الأخرى
381,096	0	286,550	0	533,982	0	885,004	0	1,140,669	0	1,509,802	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
293,442,843	72	311,180,640	60	250,628,553	54	211,197,665	54	230,126,196	54	259,525,043	إجمالي الخصوم
94,123,600	28	119,249,118	40	166,011,475	46	181,601,759	46	193,519,914	46	220,247,053	صافي الأصول
											حقوق الملكية
126,500,000	29	126,500,000	30	126,500,000	32	126,500,000	30	126,500,000	26	126,500,000	رأس المال السهمي
-	-	-	7	30,000,000	8	30,000,000	7	30,000,000	10	46,000,000	رأس المال المدفوع الإضافي
1,855,075	1	4,367,627	1	6,043,864	2	7,602,892	2	8,794,708	2	9,867,422	الاحتياطي القانوني
(34,231,475)	-3	(11,618,509)	1	3,467,611	4	17,498,867	7	28,225,206	8	37,879,633	الأرباح المحتجزة
94,123,600	28	119,249,118	40	166,011,475	46	181,601,759	46	193,519,914	46	220,247,055	إجمالي حقوق الملكية

حساب الأرباح والخسائر

2018	%	2019	%	2020	%	2021	%	2022	%	2023	الإيرادات
21,591,619	61	37,205,211	62	39,081,658	62	34,411,525	65	37,027,773	52	31,297,824	الدخل من التمويل الإسلامي
12,374,069	37	22,879,611	36	22,652,353	38	21,150,019	35	19,963,947	48	28,905,076	الدخل من الرسوم والعمولات
98,271	2	1,289,801	2	1,225,486	-	-	-	-	-	-	الأرباح على ودائع الوكالة لدى المؤسسات المالية
-	-	-	-	-	0	4,281	-	-	-	-	الإيرادات الأخرى
34,063,959	100	61,374,623	100	62,959,497	100	55,565,825	100	56,991,720	100	60,202,900	إجمالي الإيرادات
(19,640,482)	(59)	(36,249,105)	(73)	(46,197,140)	(72)	(39,975,541)	(79)	(45,073,565)	(82)	(49,475,761)	إجمالي النفقات التشغيلية
14,423,477	41	25,125,518	27	16,762,357	28	15,590,284	21	11,918,155	18	10,727,139	الأرباح وإجمالي الدخل الشامل عن السنة



الشروط المرجعية للجنة الرقابة الشرعية الداخلية (ISSC)

تعريف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

لجنة الرقابة الشرعية الداخلية هي هيئة مستقلة تضم مجموعة من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات (الفقه التجاري الإسلامي). وبجوز لشركة سراج للتمويل ش.م.خ. بالتشاور مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، أن تسعى أيضًا للحصول على خدمات محامين ومحاسبين واقتصاديين وغيرهم من المهنيين أو التعاقد معهم بهدف مساعدة اللجنة وتقديم المشورة لها بشأن المسائل المصرفية والقانونية والمالية والاقتصادية وغيرها من المسائل ذات الصلة. ومع ذلك، فإن مشاركة هؤلاء الأعضاء ستكون ذات طبيعة استشارية ولن يكون لهم أي حق في التصويت في اجتماعات اللجنة. ويتم تكليف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بواجب يتمثل في توجيه أنشطة شركة سراج للتمويل ومراجعتها والإشراف عليها بغرض التأكد من امتثالها لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وتكون الفتاوى والأحكام الصادرة عن الهيئة الشرعية ملزمة لشركة سراج.

تشكيل الهيئة الشرعية واختيارها وإقالتها

يجب ألا يقل تشكيل أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية عن ثلاثة (3) أعضاء. ويلتزم مجلس الإدارة بجميع المعايير المتبعة فيما يتعلق بتشكيل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ومعايير عضويتها وكذلك متطلبات مدة العضوية المنصوص عليها في المعيار. يرشح مجلس الإدارة أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ويرفع الأسماء إلى الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للموافقة على تعيين الأعضاء، وذلك قبل تقديم الترشيح إلى الجمعية العمومية.

مسؤوليات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

وفقًا للمتطلبات التنظيمية ولأئحة عمل اللجنة، تتمثل المسؤولية المنوطة بلجنة الرقابة الشرعية الداخلية فيما يلي:

1. مزاولة الرقابة الشرعية على جميع الأعمال والأنشطة والمنتجات والخدمات والعقود والوثائق وموثيق الأعمال الخاصة بشركة سراج للتمويل؛ والسياسات الخاصة بالشركة ومعاييرها المحاسبية وعملياتها وأنشطتها بشكل عام جنبًا إلى جنب مع عقد التأسيس ولأئحة العمل والبيانات المالية وتخصيص النفقات والتكاليف وتوزيع الأرباح بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين ("أنشطة سراج") وإصدار القرارات الشرعية في هذا الصدد، و
2. تحديد الضوابط الشرعية اللازمة لأنشطة السراج، ومدى توافق الأعمال التي تمارسها سراج مع الشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تحددها الهيئة العليا الشرعية للتأكد من الامتثال للشريعة الإسلامية.

اسم عضو اللجنة	عدد الاجتماعات التي تم حضورها
د/ فضل رحيم عبد الرحيم الرئيس والعضو التنفيذي	6
عبد الناصر أحمد إبراهيم المناعي التميمي عضو	6
محمد بحر الدين بن بدري عضو	6
إجمالي الاجتماعات المنعقدة	6

يسعد أعضاء مجلس الإدارة بتقديم تقريرهم وبياناتهم المالية لشركة سراج للتمويل ش.م.خ. أبوظبي ("الشركة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

الأنشطة الرئيسية

الأنشطة الرئيسية للشركة هي الأنشطة المالية وفقًا للمبادئ الإسلامية.

النتائج خلال السنة

خلال العام، حققت الشركة إيرادات قدرها 60,202,900 درهمًا إماراتيًا مقابل 56,991,720 درهمًا إماراتيًا في العام السابق. وبلغت أرباح العام 10,727,141 درهمًا إماراتيًا مقابل 11,918,155 درهمًا إماراتيًا في العام السابق.

الإعفاء

يعفي مجلس الإدارة مدقق الحسابات الخارجي من المسؤولية فيما يتعلق بواجباته للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

مدققو الحسابات

سيتم طرح قرار لإعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للشركة للسنة التالية على الأعضاء في الاجتماع العام السنوي.

لصالح مجلس الإدارة ونيابةً عنه



أحمد خلف الحتبية

رئيس مجلس الإدارة

26 مارس 2024



التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية - 2023

التقرير السنوي الصادر عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

لدى شركة سراج للتمويل ش.م.خ

تاريخ الإصدار: 13 فبراير 2024

الفرسل إليه: مساهمو شركة سراج للتمويل ش.م.خ ("سراج")

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين واللوائح

والمعايير ذات الصلة ("المتطلبات التنظيمية")، تقدم لكم لجنة

الرقابة الشرعية الداخلية لدى شركة سراج للتمويل التقرير

السنوي للجنة المتعلق بالأعمال المتوافقة مع الشريعة

الإسلامية وعمليات سراج للتمويل للسنة المالية المنتهية في

31 ديسمبر 2023 ("السنة المالية").

1. مسؤوليات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

وفقاً للمتطلبات التنظيمية ولائحة عمل اللجنة، تتمثل

المسؤولية الممنوحة بلجنة الرقابة الشرعية الداخلية فيما يلي:

أ. مواصلة الرقابة الشرعية على جميع الأعمال والأنشطة

والمنتجات والخدمات والعقود والوثائق وموثائق الأعمال

الخاصة بشركة سراج للتمويل؛ والسياسات الخاصة بالشركة

ومعاييرها المحاسبية وعملياتها وأنشطتها بشكل عام جنباً

إلى جنب مع عقد التأسيس ولائحة العمل والبيانات المالية

وتخصيص النفقات والتكاليف وتوزيع الأرباح بين أصحاب

حسابات الاستثمار والمساهمين ("أنشطة سراج") وإصدار

القرارات الشرعية في هذا الصدد، و

ب. تحديد الضوابط الشرعية اللازمة لأنشطة شركة سراج

للتحويل، ومدى توافق الأعمال التي تمارسها الشركة مع

الشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي

تحددها الهيئة العليا الشرعية (الالتزام بالشريعة الإسلامية)

للتأكد من امتثال الشركة للشريعة الإسلامية.

تتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام المؤسسة بالشريعة

الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة

في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة

("الالتزام بالشريعة الإسلامية") في جميع أعمالها والتأكد من

ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

2. المعايير الشرعية

اعتباراً من 01/09/2018، اعتمدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة

للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوبي") معايير للحد

الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتي به

أو تعتمد أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال

المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقاً

لقرار الهيئة العليا الشرعية رقم 2018/3/18.

3. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية

لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة،

من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها من خلال إدارة

أو قسم الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي

الداخلي، وفقاً لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات

الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة

ما يأتي:

أ. عقد (6) اجتماعات خلال السنة المالية.

ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق

بأعمال شركة سراج.

ج. مراقبة مدى الامتثال للسياسات واللوائح الإجرائية

والمعايير المحاسبية وهياكل المنتجات والعقود

والمستندات وموثائق العمل والوثائق الأخرى التي

تقدمها شركة سراج إلى اللجنة بغرض اعتمادها

والموافقة عليها.

د. التأكد من مدى توافق توزيع الأرباح وتحصيل النفقات

والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار

والمساهمين باتباع الضوابط الشرعية المعتمدة من

قبل اللجنة.

هـ. الرقابة من خلال إدارة أو قسم الرقابة الشرعية

الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي، على أنشطة

سراج بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات

المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات

المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الشأن.

و. تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في شركة سراج

للتحويل بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي

وردت في التقارير المقدمة من قبل إدارة أو قسم الرقابة

الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي وإصدار قرارات

بتجنيب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها

لصرفها في وجوه الخير.

ز. اعتماد التدابير التصحيحية والوقائية فيما يتعلق بالأخطاء

التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.

ح. بيان مقدار الزكاة الواجبة على السهم الواحد من أسهم

شركة سراج.

ط. التواصل مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة

العليا لشركة سراج للتمويل (حسب الحاجة) بخصوص

التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات

التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام المؤسسة بالشريعة

الإسلامية.

4. استقلالية اللجنة

تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها

باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من

المؤسسة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع

الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

5. رأي اللجنة بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية

بناء على ما حصلت عليه اللجنة من معلومات وإيضاحات

من أجل التأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية،

فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن

أعمال المؤسسة خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة

الإسلامية إلا ما لوحظ من مخالفات تم رفع تقارير بشأنها،

وقد وجهت اللجنة باتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا

الخصوص.

فضل رحيم عبد الرحيم

رئيس اللجنة وعضو تنفيذي

محمد بحرالدين بن بدري

نائب رئيس اللجنة

عبد الناصر أحمد إبراهيم المناعي

عضو اللجنة



تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة سراج للتمويل ش.م.خ

تقرير بشأن تدقيق البيانات المالية

رأينا

لقد دققنا البيانات المالية لشركة سراج للتمويل ش.م.خ، أوظيفي ("الشركة")، والتي تتألف من بيان المركز المالي في 31 ديسمبر 2023، وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وبيان التغييرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والملاحظات بشأن البيانات المالية بما في ذلك بيانات السياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، تُعطي البيانات المالية الموحدة المرفقة للشركة رؤية صادقة ومنصفة للمركز المالي للشركة في 31 ديسمبر 2023 وبيان أدائها المالي وبيان تدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

الأساس الذي استندنا إليه في إبداء رأينا

أجربنا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs). إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لمدونة قواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (مدونة IESBA)، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمدونة IESBA ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

معلومات أخرى

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير أعضاء مجلس الإدارة وتقرير لجنة الرقابة الشرعية الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا. ولا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات

المالية وتقرير مدقق الحسابات الخاص بها. ولا يتناول رأينا بشأن البيانات المالية المعلومات الأخرى ولا نبدي أي نوع من التأكيد أو الاستنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى والنظر -أثناء ذلك- فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة جوهرياً مع البيانات المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو ما إذا كانت تبدو غير صحيحة جوهرياً. فإذا استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به، وجود خطأ جوهري في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن هذا الأمر. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المعنيين بحوكمة البيانات المالية

تتحمل الإدارة مسؤولية إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير المعايير الدولية للتقارير المالية، وإعدادها وفقاً للأحكام المعمول بها في عقد تأسيس الشركة والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية للتمكين من إعداد البيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

أثناء إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة عاملة، وعن الإفصاح -حيثما أمكن- عن المسائل المتعلقة بالاستمرار كمنشأة عاملة واستخدام أساس المنشأة العاملة المحاسبي إلا إذا اعتزمت الإدارة تصفية الشركة أو وقف العمليات أو لم يتوفر لديها أي بديل واقعي سوي القيام بذلك. المكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات مدقق الحسابات في تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. كما أن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد -وليس ضماناً- بأن عملية التدقيق أجريت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والتي تكشف دائماً أي خطأ جوهري عندما يكون موجوداً. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كان ثمة توقع معقول أن تؤثر -على حدة أو مجتمعة- على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المبنية على هذه البيانات المالية. كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس التقدير المهني ونحتفظ بدرجة من الشك المهني خلال عملية التدقيق. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهريّة في البيانات المالية -سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ- ووضع إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر وتنفيذها، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة تُؤمّن أساساً لرأينا. مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناجم عن الاحتيال أعلى من ذلك الناجم عن الخطأ، فقد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الإغفالات المتعمدة أو التحريفات أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل وضع إجراءات تدقيق ملائمة في هذه الظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة من قبل الإدارة.

التوصل إلى استنتاج بشأن مدى ملاءمة استخدام أساس المنشأة العاملة المحاسبي واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، عما إذا كان هناك شك جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تشكل أساساً جوهرياً للشك في قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة عاملة. إذا استنتجنا وجود شكوك كبيرة، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إن كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ صدور تقرير المدقق. ولكن، قد تؤدي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى منع الشركة من الاستمرار كمنشأة عاملة.

تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وبنيتها ومحتواها بصفة عامة، بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية على نحو يحقق عرض البيانات بنزاهة.

نتواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة بشأن جملة أمور منها النطاق والتوقيت المخطّطين للتدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما يشمل أي أوجه قصور جوهريّة نقف عليها في آليات الرقابة الداخلية أثناء التدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي الإماراتي رقم (32) لسنة 2021، نُفيد بما يلي:

(i) أننا قد حصلنا على جميع المعلومات التي نراها ضرورة لأغراض التدقيق؛

البيانات المالية

بيان المركز المالي في 31 ديسمبر 2023

الإيضاحات	2023 درهم إماراتي	2022 درهم إماراتي
الأصول		
النقدية والأرصدة البنكية	51,965,326	6,839,120
أصول التمويل الإسلامي، الصافية	395,583,786	390,924,928
الودائع والمدفوعات المسبقة والذمم المدينة الأخرى	28,556,551	22,023,512
الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية	3,666,433	3,858,550
إجمالي الأصول	479,772,096	423,646,110
حقوق الملكية والخصوم		
الخصوم		
حسابات المودعين	226,829,993	187,892,402
الذمم الدائنة التجارية وغيرها من الخصوم	31,185,248	41,093,125
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	1,509,802	1,140,669
إجمالي الخصوم	259,525,043	230,126,196
الأسهم		
رأس المال السهمي	126,500,000	126,500,000
رأس المال المدفوع الإضافي	46,000,000	30,000,000
الاحتياطي القانوني	9,867,422	8,794,708
الأرباح المحتجزة	37,879,631	28,225,206
إجمالي حقوق الملكية	220,247,053	193,519,914
إجمالي حقوق الملكية والخصوم	479,772,096	423,646,110

تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة في 26 مارس 2024، وتم التوقيع عليها نيابة عنهم من قبل:



محمد روسان فيروزي
الرئيس التنفيذي



أحمد خلف العتيبة
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الملاحظات الواردة في الصفحات من 57 إلى 84 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.



(ii) أن البيانات المالية أعدت وتمثل، في جميع النواحي المادية، للأحكام المطبقة من قانون دولة الإمارات العربية المتحدة الاتحادي رقم (32) لسنة 2021؛ وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي الإماراتي رقم (14) لعام 2018، أبلغنا أننا حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.



بي دي أو محاسبون ومستشارون قانونيون

أبوظبي

محمد أفضل كويا علي

سجل رقم: 522

26 مارس 2024

(iii) أن الشركة تحتفظ بدفاتر حسابات سليمة؛

(iv) أن المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة تتفق مع دفاتر حسابات الشركة؛

(v) يكشف الإيضاح 16 بشأن البيانات المالية عن المعاملات والأرصدة المادية للأطراف ذات الصلة؛ و

(vi) بناءً على المعلومات التي تم توفيرها لنا، باستثناء المسألة

الموضحة أدناه، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد

أن الشركة قد انتهكت خلال السنة المالية المنتهية في

31 ديسمبر 2023 أيًا من الأحكام المعمول بها في القانون

الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة

2021 أو من عقد تأسيسها الذي من شأنه أن يؤثر بشكل

جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي اعتبارًا من 31

ديسمبر 2023.

أ. بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، لم تكن

الشركة متوافقة مع المادة ١٥٣ من القانون الاتحادي

لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لعام 2021،

الذي يقيد شركة مساهمة من تقديم قروض (تمويل)

لشركة يمتلك فيها عضو مجلس الإدارة أكثر من 20%

من رأس مال تلك الشركة.

ب. بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، لا تزال

الشركة في طور تعديل عقد تأسيس وفقاً للقانون

الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32)

لسنة 2021.



البيانات المالية

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الإيرادات	الإيضاحات	2023 درهم إماراتي	2022 درهم إماراتي
الدخل من التمويل الإسلامي	17	31,297,824	37,027,773
الدخل من الرسوم والعمولات		28,905,076	19,963,947
إجمالي الإيرادات		60,202,900	56,991,720
المصروفات			
النفقات العامة والإدارية	18	(43,235,038)	(38,654,063)
خسارة انخفاض القيمة على أصول التمويل الإسلامي	7	(2,918,659)	(3,073,761)
خسائر انخفاض القيمة في الذمم المدينة الأخرى	8	(2,130,800)	(2,452,448)
أصول التمويل الإسلامي المشطوبة		(87,544)	(77,546)
مصاريف العمولة والرسوم		(504,523)	(334,405)
التوزيع على المودعين		(388,094)	(395,711)
الرسوم البنكية		(211,103)	(85,631)
إجمالي النفقات		(49,475,761)	(45,073,565)
الأرباح وإجمالي الدخل الشامل عن السنة		10,727,139	11,918,155

بيان التغيرات في حقوق الملكية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الحصة رأس المال	رأس المال المدفوع الإضافي	الاحتياطي القانوني	الأرباح المحتجزة	الإجمالي
درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
كما في 1 يناير 2022	126,500,000	30,000,000	7,602,892	17,498,867
مجموع الدخل الشامل عن السنة	-	-	-	11,918,155
التحويل إلى الاحتياطي القانوني (الإيضاح 15)	-	-	1,191,816	(1,191,816)
كما في 31 ديسمبر 2022	126,500,000	30,000,000	8,794,708	28,225,206
رأس المال المدفوع الإضافي الذي تم إدخاله خلال العام (الإيضاح 14)	-	16,000,000	-	-
مجموع الدخل الشامل عن السنة	-	-	-	10,727,139
التحويل إلى الاحتياطي القانوني (الإيضاح 15)	-	-	1,072,714	(1,072,714)
كما في 31 ديسمبر 2023	126,500,000	46,000,000	9,867,422	37,879,631
				220,247,053

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الأنشطة التشغيلية	الإيضاحات	2023 درهم إماراتي	2022 درهم إماراتي
الربح خلال السنة		10,727,139	11,918,155
التسويات لما يلي:			
استهلاك الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية	9	899,369	874,516
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	12	474,307	296,891
خسارة انخفاض القيمة على أصول التمويل الإسلامي	7	2,918,659	3,073,761
خسائر انخفاض القيمة في الذمم المدينة الأخرى	8	2,130,800	2,452,448
مخصص المطالبات القانونية		982,131	646,828
تعديلات رأس المال العامل		18,132,405	19,262,599
زيادة أصول التمويل الإسلامي	7	(7,577,516)	(32,428,664)
النقصان (الزيادة) في الأرصدة المصرفية المقيدة	6	360,098	(3,179,532)
زيادة الودائع والمدفوعات المسبقة والذمم المدينة الأخرى	8	(8,663,839)	(2,601,838)
الزيادة في حسابات المودعين	10	38,937,591	11,233,563
(النقصان) الزيادة في الذمم الدائنة التجارية وغيرها من الخصوم	11	(10,890,008)	6,792,475
النقد المُحصَّل من (المستخدم في) العمليات		30,298,731	(921,397)
دفع مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	12	(105,174)	(41,226)
صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		30,193,557	(962,623)
الأنشطة الاستثمارية			
شراء الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية	9	(707,252)	(186,412)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		(707,252)	(186,412)
الأنشطة التمويلية			
رأس المال المدفوع الإضافي الذي تم إدخاله خلال العام	14	16,000,000	-
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		16,000,000	-
الزيادة في الأرصدة النقدية والمصرفية		45,486,305	(1,149,035)
الأرصدة النقدية والمصرفية في بداية العام		3,659,588	4,808,623
الأرصدة النقدية والمصرفية في نهاية العام	6	49,145,893	3,659,588

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

1. معلومات عامة

سراج للتمويل ش.م.خ ("الشركة") هي شركة مساهمة الإجارة خاصة تأسست ومسجلة في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة (الإمارات العربية المتحدة). وتم تسجيل الشركة وفقاً للقانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 الخاص بالشركات التجارية. الأنشطة الرئيسية للشركة هي الأنشطة المالية وفقاً للمبادئ الإسلامية.

عنوان المكتب الرئيسي المسجل للشركة هو صندوق بريد 63622، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة. وتحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، بالإضافة إلى أساس حساب الإيجار وتوقيت دفع الإيجار، ويتعهد المستأجر بموجب هذه الاتفاقية بتجديد فترات الإيجار ودفع مبالغ مدفوعات الإيجار ذات الصلة وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المعمول بها طوال مدة الإيجار.

2. التعاريف

تُستخدم المصطلحات التالية في البيانات المالية بالمعاني المحددة لها: كما يحتفظ المؤجر بملكية الأصل طوال مدة الإيجار. وفي نهاية مدة الإيجار، عند الوفاء بجميع التزامات المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة، يبيع المؤجر الأصل المؤجر إلى المستأجر بقيمة رمزية بناءً على تعهد بيع قدمه المؤجر.

المرابحة

المرابحة هي عقد بيع يقوم البنك ("البائع") بموجبه ببيع الأصول والسلع والبضائع المتوافقة مع أحكام الشريعة إلى عميله ("المشتري"). على أساس الدفع المؤجل، بعد شراء الأصل وحيازته (الفعالية أو المشروطة) وملكيته، حيث يكون البائع قد اشترى هذا الأصل وحصل عليه، بناءً على وعد من المشتري بشراء الأصل بمجرد شرائه وفقاً لشروط وأحكام المrabحة المحددة. ويشمل سعر بيع المrabحة تكلفة الأصل ومبلغ الأرباح المتفق عليه مسبقاً. وتحتسب أرباح المrabحة داخلياً على أساس تقسيم الوقت على مدار فترة العقد بناءً على المبلغ الأصلي المستحق. ويتم دفع سعر بيع المrabحة من قبل المشتري إلى البائع على أساس التقسيط خلال فترة المrabحة على النحو المذكور في العقد.

المضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين يكون أحدهما مزوداً للأموال ("رب المال") حيث يقدم مبلغاً معيناً من الأموال ("رأس مال المضاربة") للطرف الآخر ("المضارب"). ثم يستثمر المضارب رأس مال المضاربة في مشروع أو نشاط معين يوظف فيه خبرته وتجاربه للحصول على حصة محددة متفق عليها مسبقاً من الأرباح المتحققة، إن وجدت. ولا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. فمن حيث المبدأ،

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

تُوزع أرباح المضاربة عندما يعلن عنها المضارب أو يوزعها. ومع ذلك، نظرًا لتقدير أرباح المضاربة دائمًا بشكل موثوق، فإنها تُوزع داخليًا على أساس التوزيع الزمني خلال فترة المضاربة بناءً على رأس مال المضاربة المتبقي. بالإضافة إلى ذلك، يتحمل المضارب الخسارة في حالة تقصيره أو إهماله أو مخالفته لأي من شروط عقد المضاربة وأحكامه؛ وإلا سيحمل رب المال الخسارة، شريطة أن يتلقى رب المال دليلًا مرضيًا يفيد بحدوث هذه الخسارة بسبب قوة قاهرة وأن المضارب لم يتمكن من التنبؤ بها ولم يستطع منع آثارها السلبية على المضاربة. وبموجب عقد المضاربة، بإمكان البنك التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب مقتضى الحال.

تُوزع أرباح الوكالة عندما يعلن عنها الوكيل أو يوزعها. ومع ذلك، نظرًا لتقدير أرباح الوكالة دائمًا بشكل موثوق، فإنها تُوزع داخليًا على أساس التوزيع الزمني خلال فترة الوكالة بناءً على رأس مال الوكيل المتبقي. بالإضافة إلى ذلك، يتحمل الوكيل الخسارة في حالة تقصيره أو إهماله أو مخالفته لأي من شروط اتفاقية الوكالة وأحكامها؛ وإلا سيحمل الموكل الخسارة، شريطة أن يتلقى الموكل دليلًا مرضيًا يفيد بحدوث هذه الخسارة بسبب قوة قاهرة وأن الوكيل لم يتمكن من التنبؤ بها ولم يستطع منع آثارها السلبية على الوكالة. وفي إطار اتفاقية الوكالة، يمكن للبنك التصرف بصفته إما كموكل أو وكيل، حسب مقتضى الحال.

عقد السلم (بيع السلم)

السلم هو عقد بيع يتعهد بموجبه العميل (البائع) بتسليم العين (أصل ملموس/قابل للاستبدال محدد) إلى الشركة (المشتري) في تاريخ (تواريخ) مستقبلية متفق عليها بشكل متبادل مقابل سعر مقدم تدفعه الشركة كاملاً مسبقاً على الفور. كما أن البائع ملزم بتسليم العين إلى المشتري في الموعد المحدد وفقاً لشروط العقد، مثل المواصفات والكمية المتفق عليها.

الوكالة

الوكالة هي اتفاقية بين طرفين يكون أحدهما مزوداً للأموال ("الموكل") حيث يقدم مبلغاً معيناً من المال ("رأس مال الوكالة") إلى وكيل ("الوكيل")، الذي يستثمر رأس مال الوكالة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً لدراسة الجدوى أو خطة الاستثمار التي قدمها الوكيل إلى الموكل. ويحق للوكيل الحصول على رسوم ثابتة ("رسوم الوكالة") كمبلغ مقطوع أو نسبة مئوية من رأس مال الوكالة. ويمكن منح الوكيل أي فائض فوق معدل العائد المتفق عليه مسبقاً كحافز أداء. فمن حيث المبدأ،

3. تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة والمنقحة

أ. المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2023 اعتمدت الشركة المعايير والتعديلات الجديدة التالية في البيانات المالية السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 والتي لم تؤثر بشكل كبير على الشركة:

- عقود تأمين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17؛
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية وبيان الممارسة 2 للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشأن إصدار أحكام جوهرية)؛
- تعريف التقديرات المحاسبية (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8 السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية)؛
- الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والخصوم الناشئة عن معاملة واحدة (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 ضرائب الدخل)؛ و

4. السياسات المحاسبية الهامة

بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً لمعايير إعداد بالإضافة إلى ذلك، التقارير المالية الدولية ("IFRS") تتوافق هذه البيانات المالية مع الأحكام المطبقة في الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بالقانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021.

تم عرض البيانات المالية بالدرهم الإماراتي باعتباره العملة الوظيفية والعملية المستخدمة في إعداد التقارير بالشركة.

أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية باستخدام أسس القياس التي حددتها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشأن المعايير المحاسبية لكل نوع من أنواع الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات. ويرد وصف أسس القياس بشكل كامل في السياسات المحاسبية.

تم إعداد البيانات المالية بناءً على أساس التكلفة التاريخية. حيث تعتمد التكلفة التاريخية بشكل عام على القيمة العادلة للحوض المقدم مقابل الأصول.

تتضمن البيانات المالية تلك الأنشطة المتعلقة بالصيرفة الإسلامية التي أجرتها الشركة. وتشير الصيرفة الإسلامية عمومًا إلى قبول الودائع ومنح التمويل والتعامل في الأوراق المالية الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية (راجع الإيضاح 2).

والقيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل خصم في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، بصرف النظر عما إذا كان هذا السعر يمكن ملاحظته أو تقديره بشكل مباشر باستخدام طريقة تقييم أخرى أم لا. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الأصول أو

• الإصلاح الضريبي الدولي - القواعد النموذجية للركيزة الثانية (تعديل معيار المحاسبة الدولي 12 ضرائب الدخل) (يسري فور إصدار التعديلات وبأثر رجعي).

ب. المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي لم تدخل حيز التنفيذ بعد

هناك عدد من المعايير والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي ستسري خلال فترات المحاسبة المستقبلية التي قررت الشركة عدم الالتزام بها مبكراً.

تسري التعديلات التالية اعتباراً من 1 يناير 2024:

- المسؤولية في البيع وإعادة التأجير (التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار)؛
- تصنيف الخصوم على أنها متداولة أو غير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية)؛
- الخصوم غير المتداولة مع التعهدات (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية)؛ و
- ترتيبات تمويل الموردين (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7، بيان التدفقات النقدية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٥، البيانات المالية)؛ (الإفصاحات)

تسري التعديلات التالية اعتباراً من 1 يناير 2025:

- عدم قابلية التبادل (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٢١ آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية)

تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير هذه المعايير والتعديلات المحاسبية الجديدة. لا تتوقع الشركة أن يكون لأي معايير أخرى صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم تصبح فعالة بعد، تأثير جوهري على الشركة.

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الخصوم، تأخذ الشركة في الحسبان خصائص الأصول أو الخصوم إذا أخذ المشاركون في السوق هذه الخصائص في الاعتبار عند تسعير الأصول أو الخصوم ذات الصلة في تاريخ القياس. وتُحدّد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية على هذا الأساس.

إضافةً إلى ذلك، لأغراض إعداد التقارير المالية، تُصنّف قياسات القيمة العادلة إلى المستوى 1 أو 2 أو 3 بناءً على درجة ملاحظة مدخلات قياسات القيمة العادلة وأهميتها بالكامل، والتي يتم وصفها على النحو التالي:

- مدخلات المستوى 1 وهي أسعار مدرجة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة التي يمكن للكيان الوصول إليها في تاريخ القياس.
- مدخلات المستوى 2 وهي مدخلات، بخلاف الأسعار المعروضة المدرجة في المستوى 1، والتي يمكن ملاحظتها للأصول أو الخصوم، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
- مدخلات المستوى 3 وهي مدخلات لا يمكن ملاحظتها سواءً للأصول أو الخصوم.

السياسات المحاسبية الهامة المعتمدة هي كما يلي:

الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية

ترد قيمة الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية في البيانات المالية بقيمة التكلفة بعد استبعاد الاستهلاك التراكمي المحتسب عليها. ويُحسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول كما يلي:

الأثاث والتجهيزات	7 سنوات
المعدات المكتبية	4 سنوات
المركبات	5 سنوات
برامج الكمبيوتر والأجهزة	4 سنوات

تتم مراجعة القيمة الدفترية للأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر وكانت القيم الدفترية تتجاوز المبلغ المقدر الممكن استرداده، يتم تخفيض الأصول إلى قيمتها القابلة للاسترداد.

أما المصروفات المتكبدة لاستبدال عنصر من الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية التي يتم المحاسبة عنها بشكل منفصل فتتم رسملتها ويتم شطب القيمة الدفترية للمكون الذي تم استبداله. وتتم رسملة النفقات اللاحقة الأخرى فقط عندما تزيد المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند ذي الصلة من الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية. ويتم إثبات جميع المصروفات الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر عند تكبدها.

العمل الرأسمالي قيد التنفيذ

يتم إثبات العمل الرأسمالي قيد التنفيذ بالتكلفة ولا يتم استهلاكها حتى تصبح الأصول جاهزة للاستخدام المقصود ويتم تحويلها إلى فئات الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية ذات الصلة.

الأدوات المالية

الأصول المالية

تُقدّر الأصول المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة. وتُضاف تكاليف المعاملة المرتبطة أو تُخصم مباشرةً باقتناء الأصول والخصوم المالية أو إصدارها من القيمة العادلة للأصول والخصوم المالية (بخلاف الأصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر). حسب الاقتضاء، عند الإثبات الأولي. ويتم على الفور إثبات تكاليف المعاملة المرتبطة بالاستحواذ على الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مباشرةً في الأرباح أو الخسائر.

وبالتالي، تُقاس جميع الأصول المالية المثبتة لاحقًا بالكامل إما بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة، حسب تصنيف الأصول المالية.

فضلاً عن ذلك، يُصنّف الأصل المالي عند إثباته للمرة الأولى، أي عندما تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. ويعتمد تصنيف الأصول المالية على نموذج أعمال الشركة وخصائص التدفقات النقدية للأصول المالية.

ومن ثم يجب قياس الأصول المالية التي تستوفي الشروط التالية بالتكلفة المطفأة (بعد خصم أي تخفيض في القيمة) ما لم تكن الأصول مصنفة بشكل نهائي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بموجب خيار القيمة العادلة لإزالة أي عدم تطابق محاسبي. ولم تقم الشركة بمثل هذا الاختيار.

اختبار نموذج الأعمال: يهدف نموذج أعمال الشركة إلى الاحتفاظ بالأصول المالية لجمع التدفقات النقدية التعاقدية (بدلاً من بيع الأداة قبل تاريخ استحقاقها التعاقدية لتحقيق تغيرات قيمتها العادلة).

اختبار خصائص التدفق النقدي: تتضمن الشروط التعاقدية للأصل المالي ظهور تدفقات نقدية في تواريخ محددة تتألف فقط من دفعات رأس المال والأرباح على المبلغ الرئيسي المستحق.

ومن ثم يجب قياس الأصول المالية التي تستوفي الشرطين التاليين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ما لم تكن الأصول مصنفة بشكل نهائي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بموجب خيار القيمة العادلة لإزالة أي عدم تطابق محاسبي. ولم تقم الشركة بمثل هذا الاختيار.

اختبار نموذج الأعمال: يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتحقق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

اختبار خصائص التدفق النقدي: تتضمن الشروط التعاقدية للأصل المالي ظهور تدفقات نقدية في تواريخ محددة تتألف فقط من دفعات رأس المال والأرباح على المبلغ الرئيسي المستحق.

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

باستثناء الأصول المالية التي أصبحت بعد ذلك ذات تصنيف ائتماني منخفض (انظر أدناه). وفيما يتعلق بالأصول المالية التي أصبحت بعد ذلك ذات تصنيف ائتماني منخفض، يتم إثبات الأرباح من خلال تطبيق المعدل الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. فإذا تحسنت المخاطر الائتمانية على الأداة المالية ذات التصنيف الائتماني المنخفض في فترات إعداد تقارير لاحقة بحيث لم يعد الأصل المالي ذي تصنيف ائتماني منخفض، يتم إثبات الأرباح من خلال تطبيق المعدل الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

بالإضافة إلى ذلك، تُطبق الشركة نهجًا ثلاثي المراحل في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويتم تحويل الأصول المالية للشركة من خلال المراحل الثلاث التالية بناءً على التغيير في جودة الائتمان منذ الإثبات الأولى.

المرحلة الأولى - الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا: تقيس الشركة مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا. عندما تكون المخاطر الائتمانية على أداة مالية أقل ولم تزداد بشكل ملحوظ منذ الإثبات الأولى.

المرحلة الثانية - الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر (غير منخفضة التصنيف الائتماني): تقيس الشركة مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر، عندما تزداد المخاطر الائتمانية على أداة مالية بشكل كبير منذ الإثبات الأولى.

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات التصنيف الائتماني المنخفض، تثبت الشركة الأرباح عن طريق تطبيق المعدل الفعلي المعدل حسب الائتمان على التكلفة المطفأة للأصل المالي من الإثبات الأولى. ولا يعود الحساب إلى الأساس الإجمالي حتى لو تحسنت المخاطر الائتمانية للأصل المالي في وقت لاحق بحيث لم يعد الأصل المالي ذا تصنيف ائتماني منخفض.

انخفاض قيمة الأصول المالية

تُثبت الشركة مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على أصول التمويل الإسلامي. ويتم تقييم الأصول المالية الأخرى، أي النقد وما في حكمه، وودائع الوكالة لدى المؤسسات المالية والودائع والذمم المدينة الأخرى من حيث انخفاض القيمة ويتم إثبات مخصص الخسارة إذا كان جوهريًا. ويتم تحديث مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة في تاريخ كل تقرير بما يعكس التغيرات في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولى للأداة المالية ذات الصلة.

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستنج عن جميع أحداث التقصير المحتملة لكامل العمر المتوقع للأداة المالية. في المقابل، تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر التي من المتوقع أن تنتج عن أحداث التقصير على أداة مالية والتي

يمكن حدوثها خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير. ويعتمد تقييم ما إذا كان ينبغي إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر أم لا على الزيادات الكبيرة في احتمالية أو مخاطر حدوث تقصير منذ الإثبات الأولى بدلاً من إثبات أن الأصل المالي يعاني من ضعف ائتماني في تاريخ التقرير.

(iii) الأصول المالية ذات التصنيف الائتماني المنخفض يعتبر الأصل المالي ذا تصنيف ائتماني منخفض عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

(iv) سياسة الشطب

تشطب الشركة الأصول المالية عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن الطرف المقابل يواجه صعوبات مالية شديدة ولا يوجد احتمال واقعي لاستردادها، على سبيل المثال، عندما يكون الطرف المقابل عرضة للتصفية أو بدأ في إجراءات الإفلاس. وقد تظل الأصول المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة الإنفاذ بموجب إجراءات الاسترداد التي تطبقها بالشركة، مع الأخذ في الاعتبار المشورة القانونية عند الاقتضاء. ويتم إثبات أي حالات استرداد في بيان الأرباح أو الخسائر.

(v) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وإثباتها

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المنتجات المعروضة بأسعار مخفضة بسبب احتمالية التعثر (PD) وقيمة التعرض عند التعثر (EAD) ومعدل الخسارة عند التعثر (LGD) حيث تمثل احتمالية التعثر احتمال تخلف العميل عن الوفاء بالتزاماته المالية، إما خلال فترة 12 شهرًا القادمة (احتمالية التعثر لمدة 12 شهرًا)، أو على مدى المدة المتبقية (احتمالية التعثر على مدى المدة المتبقية) للالتزام. بينما تمثل قيمة التعرض عند التعثر التعرض المتوقع حدوثه في حالة التعثر عن السداد. وتستمد الشركة قيمة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للأدوات المالية والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإهلاك. وتُعرف قيمة التعرض عند التعثر للأصل المالي بأنها إجمالي القيمة الدفترية. ويمثل معدل الخسارة عند التعثر الخسارة المتوقعة المشروطة بالتعثر عن السداد وقيمتها المتوقعة عند تحقيقها والقيمة الزمنية للنقود.

ومن ثم تشمل المعلومات التطلعية مؤشرات الاقتصاد الكلي المحددة، التي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحليين والماليين والهيئات الحكومية والمراكز البحثية ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة التي تتعلق بالعمليات الأساسية للشركة.

(ii) تعريف التقصير

تعتبر الشركة أن التقصير قد حدث عندما يتجاوز الأصل المالي 90 يومًا عن الموعد النهائي للسداد، ما لم يكن لدى الشركة معلومات معقولة ومدعومة توضح أن معيارًا أبسطًا للتقصير هو الأكثر ملاءمة.

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

يعتمد تقييم احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر على البيانات التاريخية المعدلة عن طريق المعلومات التطلعية كما هو موضح أعلاه. أما فيما يخص قيمة التعرض عند التعثر، بالنسبة للأصول المالية، فإنها تتمثل في إجمالي القيمة الدفترية للأصول في تاريخ الإبلاغ؛ وبالنسبة لعقود الضمان المالي، تشمل قيمة التعرض المبلغ المسحوب في تاريخ الإبلاغ، جنباً إلى جنب مع أي مبالغ إضافية يتوقع سحبها في المستقبل بحلول تاريخ التعثر الذي يتم تحديده بناءً على الاتجاه التاريخي وفهم الشركة لاحتياجات التمويل المستقبلية المحددة للمدينين، وغيرها من المعلومات التطلعية ذات الصلة.

فيما يتعلق بالأصول المالية، يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بالفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة تلقيها، والتي يتم خصمها بالمعدل الفعلي الأصلي.

في حالة قيام الشركة بقياس مخصص الخسارة لأداة مالية بمبلغ يُعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى المدة المتبقية في فترة الإبلاغ السابقة ولكنها قررت في تاريخ الإبلاغ الحالي أن شروط الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى المدة المتبقية لم تعد مستوفاة، فإن الشركة تقيس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً في تاريخ الإبلاغ الحالي.

كما تقوم الشركة بإثبات المكاسب أو الخسارة من وراء انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر لجميع الأدوات المالية مع إجراء تعديل مماثل على قيمتها الدفترية من خلال حساب مخصص الخسارة.

إلغاء إثبات الأصول المالية

لا تثبت الشركة الأصل المالي إلا عند انتهاء صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الحاصلة من الأصل، أو عندما تقوم بنقل الأصل المالي وجميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بملكية الأصل إلى طرف آخر، وفي حال لم تقم الشركة بنقل جميع مخاطر ومكافآت الملكية أو لم تحتفظ بشكل كبير بها واستمرت في التحكم في الأصل المنقول، فإن الشركة تثبت أرباحها المحتفظ بها في الأصل والخصم المرتبط به بالنسبة للمبالغ التي قد يتعين عليها دفعها. وإذا احتفظت الشركة بشكل كبير بجميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي المنقول، تستمر الشركة في إثبات الأصل المالي وتثبت أيضاً التمويل المضمون للعائدات المستلمة.

تعمد الشركة إلى إلغاء إثبات الخصوم المالية عند الوفاء بالتزامات الشركة أو إلغاؤها أو انتهائها فقط. ويتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للخصوم المالية غير المثبتة والمقابل المدفوع والواجب الدفع في بيان الربح أو الخسارة.

إلغاء إثبات الخصوم المالية

تعمد الشركة إلى إلغاء إثبات الخصوم المالية عند الوفاء بالتزامات الشركة أو إلغاؤها أو انتهائها فقط. ويتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للخصوم المالية غير المثبتة والمقابل المدفوع والواجب الدفع في بيان الربح أو الخسارة.

مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة للأصول والخصوم المالية وعرض المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط عندما يكون للشركة الحق قابل للتنفيذ قانوناً في مقاصة المبالغ المثبتة؛ وتحتزم إما التسوية على أساس صاف، وإما تحقيق الأصول وتسوية الخصوم في وقت واحد. وتُعرض الإيرادات والمصروفات على أساس صاف فقط عندما يُسمح بذلك بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أو فيما يتعلق بالمكاسب والخسائر الناشئة عن مجموعة من المعاملات المماثلة مثل نشاط تداول الشركة.

رأس المال السهمي

تُصنف الأدوات المالية التي تصدرها الشركة على أنها حقوق ملكية فقط إلى الحد الذي لا تفي فيه بتعريف الخصوم المالية أو الأصول المالية. وتُصنف الأسهم العادية للشركة على أنها أدوات حقوق ملكية.

الاحتياطي القانوني

وفقاً لعقد تأسيس الشركة، سيتم اقتطاع نسبة 10% من أرباح العام سنوياً والاحتفاظ بها في حساب الاحتياطي القانوني. ويجب تعليق الخصم عندما يصل الرصيد في حساب الاحتياطي هذا إلى 50% على الأقل من رأس المال السهمي.

المخصصات

يتم إثبات المخصصات في بيان المركز المالي عند وجود التزام حالي (قانوني أو استنتاجي) على الشركة ناشئ عن أحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب الأمر تدفقات خارجة للمنافع الاقتصادية بهدف تسوية الالتزام، ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوقة. ومن ثمّ يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل ما قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بالخصوم. ويتم إثبات إلغاء الخصم باعتباره تكاليف تمويل.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقدم الشركة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. ويستند استحقاق هذه المكافآت إلى رواتب الموظفين النهائية ومدة الخدمة، مع مراعاة إكمال الحد الأدنى من فترة الخدمة. ويتم استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

أ. العملات الأجنبية

تُقاس البنود الواردة في البيانات المالية للشركة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي يتعامل بها الكيان (العملة الوظيفية). ويتم عرض البيانات المالية بعملة الدرهم الإماراتي (AED)، حيث تمثل العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة.

ب. المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية، باستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. ويتم إثبات أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل أسعار الصرف للأصول والخصوم النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة بشكل عام في بيان الأرباح أو الخسائر وبيان الدخل الشامل الآخر.

إثبات الإيرادات

تقوم الشركة بإثبات الإيرادات عندما يمكن قياس مبلغ الإيرادات بشكلٍ موثوق، ومن المحتمل أن تتدفق المزايا الاقتصادية المستقبلية إلى الشركة وعند استيفاء معايير محددة لكل نشاط من أنشطة الشركة.

1. الربح من التمويل الإسلامي

يتم إثبات الربح على أساس تقسيم الوقت على مدى فترة العقد بناءً على المبالغ الرئيسية المستحقة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

2. الدخل من الرسوم والعمولات

يتم إثبات الدخل من الرسوم والعمولات عند تنفيذ الخدمات ذات الصلة. يتم إثبات الرسوم والعمولات الأخرى التي تُشكل جزءاً لا يتجزأ من التمويل كدخل في صورة تعديل على معدل الربح الفعلي.

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

عقود الإيجار

تحديد عقود الإيجار

تقوم الشركة بحساب عقد، أو جزء من عقد، كعقد إيجار عندما تنقل الحق في الاستخدام والأصول لفترة من الوقت مقابل عوض. وتعرف عقود الإيجار بأنها تلك العقود التي تستوفي المعايير التالية:

- يوجد أصل محدد؛
- تحصل الشركة بشكل كبير على جميع المزايا الاقتصادية جراء استخدام الأصل؛ و
- تمتلك الشركة الحق في الاستخدام المباشر للأصل.

تأخذ الشركة بعين الاعتبار ما إذا كان المورد يمتلك حقوق جوهرية لاستبدال الأصل. إذا تبين أن المورد يمتلك تلك الحقوق، فعندئذٍ لا يمكن معاملة العقد على أنه عقد إيجار.

عند تحديد ما إذا كانت الشركة تحصل بشكل كبير على جميع المزايا الاقتصادية جراء استخدام الأصل، فإن الشركة تأخذ بعين الاعتبار فقط المزايا الاقتصادية التي تنشأ عن استخدام الأصل، وليس تلك المرتبطة بالملكية القانونية أو غيرها من المزايا المحتملة.

وعند تحديد ما إذا كان للشركة الحق في الاستخدام المباشر للأصل، فإن الشركة تأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت توجه كيفية استخدام الأصل ولأي غرض طوال فترة الاستخدام. إذا لم تكن هناك قرارات مهمة يجب اتخاذها لأنها محددة مسبقًا نظرًا لطبيعة الأصل، تأخذ الشركة بعين الاعتبار ما إذا كانت حاضرة خلال تصميم الأصل بطريقة تحدد مسبقًا كيفية استخدام الأصل ولأي غرض خلال فترة الاستخدام. إذا كان العقد أو جزء من العقد لا يستوفي هذه المعايير، فإن الشركة تبادر إلى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى السارية بدلاً من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16).

محاسبة عقود الإيجار (كمستأجر)

يتم إثبات جميع عقود الإيجار من خلال الاعتراف بحق استخدام الأصول وخصوم الإيجار باستثناء:

- عقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة؛ و
- عقود الإيجار البالغ مدتها ١٢ شهرًا أو أقل.

يتم قياس خصوم الإيجار بالقيمة الحالية للمدفوعات التعاقدية التي يجب سدادها للمؤجر خلال مدة عقد الإيجار، مع تحديد معدل خصم محدد من خلال الرجوع إلى المعدل المحدد في عقد الإيجار ما لم يمكن تحديده بسهولة (كما هو الحال في العادة) وفي هذه الحالة، يتم استخدام معدل الاقتراض للشركة في تاريخ بدء عقد الإيجار. ويتم تضمين مدفوعات الإيجار المتغيرة عند قياس التزام الإيجار فقط إذا كانت تعتمد على مؤشر أو معدل. وفي هذه الحالات، يتم افتراض أن العنصر المتغير سيبقى ثابت خلال مدة عقد الإيجار عند احتساب القياس الأولي لالتزام الإيجار. ويتم إثبات مدفوعات الإيجار المتغيرة الأخرى باعتبارها مصروفات في الفترة التي تتعلق بها.

عند الإثبات الأولي، تشتمل القيمة الدفترية لخصوم الإيجار على ما يلي: المبالغ المتوقعة دفعها بموجب أي ضمان متعلق بالقيمة المتبقية؛ وسعر الممارسة لأي خيار شراء يُمنح لصالح الشركة إذا كان يمكن تقييم ذلك الخيار بشكل معقول وواضح؛ وأي غرامات مستحقة الدفع لإنهاء عقد الإيجار، إذا تم تقدير مدة عقد الإيجار على أساس تنفيذ خيار الإنهاء.

يتم قياس حق استخدام الأصول الأولي بنفس مبلغ خصوم الإيجار، ويتم تخفيضه مقابل أي حوافز إيجار محصلة، فيما يتم زيادة قيمته جراء الآتي:

- مدفوعات الإيجار المدفوعة في بدء الإيجار أو قبله؛
- التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة؛ و
- قيمة أي مخصص مثبت عندما يُطلب من الشركة تعاقدًا تفكيك أو إزالة أو استعادة الأصل المؤجر لها كان عليه (عادةً تلف العين المؤجرة)

لاحقًا بعد القياس الأولي لخصوم الإيجار، تزداد قيمة هذه الخصوم نتيجة عن الفائدة المستحقة بمعدل ثابت على رصيد الإيجار المستحق، فيما تنخفض مقابل دفعات الإيجار المدفوعة. ويتم إطفاء حق استخدام الأصول على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار المتبقية أو على مدى العمر الاقتصادي المتبقي للأصل إذا كان، وهذا نادر الحدوث، أقصر من مدة عقد الإيجار.

ضريبة القيمة المضافة

يتم إثبات أصل/التزام ضريبة القيمة المضافة في البيانات المالية للشركة استنادًا إلى متطلبات اللوائح على النحو المحدد من قبل الهيئة الاتحادية للضرائب

ويتم إثبات المصروفات والأصول بعد خصم مبلغ ضريبة القيمة المضافة، باستثناء:

- إذا كانت ضريبة القيمة المضافة المتكبدة عند شراء الأصول أو الخدمات غير قابلة للاسترداد من هيئة الضرائب، ففي هذه الحالة، يتم إثبات ضريبة القيمة المضافة كجزء من تكلفة الاستحواذ على الأصل أو كجزء من بند المصروفات، حسب الاقتضاء.

- عندما يتم تضمين الذمم المدينة والذمم الدائنة مع مبلغ ضريبة القيمة المضافة.

يتم تضمين صافي مبلغ ضريبة القيمة المضافة المقبوضة/المستحقة الدفع على/لصالح هيئة الضرائب كجزء من المبالغ المدينة/الدائنة في البيانات المالية.

5. الأحكام المحاسبية الرئيسية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، والواردة في الإيضاح رقم ٤، يتعين على الشركة إجراء بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المتعلقة بالمستقبل. التقديرات يتم تقييم الأحكام باستمرار استنادًا إلى الخبرة التاريخية ومجموعة أخرى من العوامل، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الأوضاع القائمة. وقد تختلف التجربة الفعلية في المستقبل عن هذه التقديرات والافتراضات. تتمثل التقديرات والافتراضات التي تنطوي على مخاطر كبيرة بحيث تكون سببًا في إجراء تعديل جوهرى على القيم الدفترية للأصول والخصوم خلال السنة المالية القادمة فيما يلي:

المصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يُوضح أدناه الافتراضات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ إعداد بيان المركز المالي، والتي تنطوي على مخاطر كبيرة تكون سببًا في إجراء تعديل جوهرى على القيم الدفترية للأصول والخصوم خلال السنة المالية القادمة:

خسارة انخفاض القيمة على أصول التمويل الإسلامي

كما هو مبين في الإيضاح 4، تُقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يُعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهرًا لأصول المرحلة 1، أو أصول الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة لأصول المرحلة ٢ أو المرحلة 3. وينتقل الأصل إلى المرحلة 2 عندما تزداد مخاطره الائتمانية بشكل كبير منذ الإثبات الأولي. ولا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ما يشكل زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. عند تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بشكل كبير، تأخذ الشركة بعين الاعتبار المعلومات التطلعية النوعية والكمية المعقولة الموثوقة.

إن قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة وكذلك تقييم الزيادات الجوهرية في المخاطر الائتمانية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتعلقة بالأحداث الماضية والأوضاع الحالية، إضافة إلى الأحداث والأوضاع الاقتصادية المستقبلية وفقًا لتوقعات معقولة وموثوقة. سيطلب تقدير وتطبيق المعلومات التطلعية اتخاذ حكمًا جوهريًا.

إن المدخلات المتعلقة باحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر والتي يتم استخدامها لتقدير مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١ وللمرحلة ٢ مصممة استنادًا إلى عوامل متغيرة للاقتصاد الكلي (أو التغير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة. وسيحتوي كل سيناريو اقتصادي كلي مستخدم في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركة على توقعات لمتغيرات الاقتصاد الكلي ذات الصلة.

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

وسيكون تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة في المرحلة 1 والمرحلة 2 تقديرًا مرجحًا احتماليًا مخفّفًا يأخذ في الاعتبار ما لا يقل عن ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للاقتصاد الكلي.

سيعتمد السيناريو الأساسي وسيناريو أفضل حالة وسيناريو أسوأ حالة على توقعات الاقتصاد الكلي الواردة من مصدر خارجي ذي سمعة طيبة. وسيتم تحديث هذه السيناريوهات على أساس ربع سنوي وبشكل أكثر تكرارًا إذا اقتضت الظروف ذلك.

سيتم تطبيق جميع السيناريوهات التي تم النظر فيها على جميع المحافظ الخاضعة للخسائر الائتمانية المتوقعة بنفس الاحتمالات.

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تستخدم الشركة معلومات تطلعية معقولة وموثوقة، والتي تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية للدوافع الاقتصادية المختلفة وكيف ستؤثر هذه الدوافع على بعضها البعض.

يتم وضع قيمة التعرض عند التعثر خلال عمر الأصل المالي بناء على حالة السداد المتوقعة. وتطبق الشركة عوامل تحويل ائتمان محددة من أجل حساب قيمة التعرض عند التعثر وتعتمد معايرة هذه المعلومات على البيانات التاريخية الداخلية وتأخذ بعين الاعتبار التفاصيل المتعلقة بالطرف المقابل ونوع المنتج.

معدل الخسارة عند التعثر هو تقدير للخسارة الناشئة عن التعثر. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي تتوقع الشركة تحصيلها، مع مراعاة التدفقات النقدية المتأقية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد خلال أفق زمني معين، ويشمل حسابه البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

العمر الإنتاجي للأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية

تخضع الممتلكات والأدوات والمعدات للإهلاك على مدار فترة أعمارها الإنتاجية، والتي تُحسب بناءً على تقديرات الاستخدام المتوقع للأصل وحالة البلى والتآكل المادي المتوقعة والتي تعتمد على العوامل التشغيلية. ولم تنظر الإدارة في أي قيمة متبقية نظرًا لاعتبارها غير مهمة.

تلف الأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية

تقوم الشركة بمراجعة أثاثها وتركيباتها ومعدات المكتبية من أجل تقييم انخفاض قيمتها، بحثًا عن وجود أي مؤشر على حدوث انخفاض في القيمة. عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، تتخذ الشركة قرارًا بشأن ما إذا كانت هناك أي بيانات يمكن ملاحظتها تشير إلى وجود انخفاض في القيمة الدفترية للأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية. وتبعا لذلك، يُوضع مخصص لانخفاض القيمة عند وجود حدث أو حالة خسارة محددة تُشكل، استنادًا إلى الخبرة السابقة، دليلًا على انخفاض القيمة الدفترية للأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية.

6. الأرصدة النقدية والأرصدة البنكية

2023	2022
درهم إماراتي	درهم إماراتي
91,185	-
51,874,142	6,839,120
51,965,327	6,839,120
(2,819,434)	(3,179,532)
49,145,893	3,659,588

النقد الحاضر

الحساب الجاري لدى البنوك

ناقص: الحساب الجاري المقيّد لدى البنوك

توضع الأرصدة البنكية لدى المؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. يمثل الحساب الجاري المقيّد لدى البنوك الأموال التي تحظرها البنوك وهي غير متاحة للاستخدام من جانب الشركة.



البيانات المالية

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

7. أصول التمويل الإسلامي، الصافية

2023	2022	
درهم إماراتي	درهم إماراتي	
481,787,733	471,373,919	مراجعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة
752,263	886,800	مراجعة الشركات
-	224,650	مراجعة البيع بالتجزئة
877,728	1,103,214	أعمال التجزئة بالسلم
483,417,724	473,588,583	
(62,242,651)	(59,991,027)	ناقص: الأرباح المؤجلة على تمويل المراجعة
421,175,073	413,597,556	
(25,591,287)	(22,672,628)	مخصص انخفاض القيمة
395,583,786	390,924,928	

جاءت حركة بدل العجز للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و 2022 على النحو التالي:

2023	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
303,552	5,690,454	16,678,622	22,672,628	351,338,117
49,070	139,960	2,729,629	2,918,659	(303,552)
352,622	5,830,414	19,408,251	25,591,287	351,034,565
2022	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
264,266	5,287,255	14,047,346	19,598,867	351,338,117
39,286	403,199	2,631,276	3,073,761	(303,552)
303,552	5,690,454	16,678,622	22,672,628	351,034,565

كما في 1 يناير
الرسم عن السنة

في 31 ديسمبر

كما في 1 يناير
الرسم عن السنة

في 31 ديسمبر

فيما يلي تفصيل تعرض الشركة حسب جودة الائتمان اعتباراً من 31 ديسمبر 2023 و 2022:

2023	2022	
الشركات والمنشآت	قطاع البيع	الشركات والمنشآت
الصغيرة والمتوسطة	بالتجزئة	بالتجزئة
الإجمالي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
34,718,709	167,236	37,675,673
3,298,105	58,215	5,624,484
5,380,047	39,037	2,182,248
-	-	(16,678,622)
43,396,861	264,488	28,803,783
11,235,007	174,340	16,777,034
-	-	-
-	-	(5,690,454)
11,235,007	174,340	11,086,580
365,665,479	438,898	351,338,117
-	-	(303,552)
365,665,479	438,898	351,034,565

المرحلة الثالثة:

دون المستوى

مشكوك فيه

الخسائر

مخصص انخفاض القيمة

القيمة الدفترية

المرحلة الثانية:

أقل من 60 يوماً

أقل من 90 يوماً

مخصص انخفاض القيمة

القيمة الدفترية

المرحلة الأولى:

مخصص انخفاض القيمة

القيمة الدفترية



البيانات المالية

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

8. الودائع والمدفوعات المسبقة والذمم المدينة الأخرى

2023	2022
درهم إماراتي	درهم إماراتي
4,083,366	3,619,304
2,951,565	1,568,776
30,809,359	23,992,371
14,317	14,317
37,858,607	29,194,768
(9,302,056)	(7,171,256)
28,556,551	22,023,512

الحسابات والذمم المدينة الأخرى
المدفوعات المسبقة
الذمم المدينة الأخرى (الإيضاح 8.1)
رسوم المعالجة والعمولة المستحقة

مخصص انخفاض القيمة

جاءت حركة بدل العجز للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و2022 على النحو التالي:

2023	2022
درهم إماراتي	درهم إماراتي
7,171,256	4,718,808
2,130,800	2,452,448
9,302,056	7,171,256

1.8. تمثل الذمم المدينة الأخرى تصفية الضمانات الصادرة عن الشركة. وتم دفع هذه المبالغ من قبل الشركة لأطراف خارجية على حساب تصفية الضمانات التي تم إصدارها نيابةً عن العملاء.

2023	2022	الشركات والمنشآت	قطاع البيع	الشركات والمنشآت	قطاع البيع
الصغيرة والمتوسطة	بالجزئة	الإجمالي	درهم إماراتي	الصغيرة والمتوسطة	بالجزئة
درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
420,297,347	877,726	421,175,073	412,303,616	1,293,940	413,597,556
-	-	(25,591,287)	-	-	(22,672,628)
420,297,347	877,726	395,583,786	412,303,616	1,293,940	390,924,928

جميع أصول التمويل الإسلامي موجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
جاء توزيع التمويل حسب قطاع العمل والمنطقة الجغرافية على النحو التالي:

القطاع الصناعة	2023	2022
درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
الخدمات المهنية والعلمية	112,162,727	104,556,448
البناء والعقارات	110,669,721	85,986,997
الخدمات	86,634,181	91,477,640
التجارة	66,100,087	61,906,592
النقل والتخزين والاتصالات	25,145,772	37,727,722
التصنيع	17,098,335	25,507,892
الكهرباء والغاز والمياه	1,909,556	2,042,879
الأنشطة المالية والتأمينية	576,967	3,097,446
الأفراد	877,727	1,293,940
الإجمالي	421,175,073	413,597,556



البيانات المالية

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

10. حسابات المودعين

2022	2023
درهم إماراتي	درهم إماراتي
157,810,270	193,431,742
12,308,129	23,937,767
17,774,003	9,460,484
187,892,402	226,829,993
5,554,591	5,147,577
182,337,811	221,682,416
187,892,402	226,829,993

جميع حسابات المودعين موجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
تتراوح معدلات الربح على ودائع الوكالة من 1.00% إلى 4.00% (2022: 1.00% إلى 4.00%).

11. الذمم التجارية الدائنة وغيرها من الخصوم

2022	2023
درهم إماراتي	درهم إماراتي
33,053,569	22,195,801
5,951,198	6,933,329
1,259,848	1,197,380
300,171	133,120
528,339	725,618
41,093,125	31,185,248

الذمم الدائنة التجارية
المخصصات
مصرفات مستحقة وضمم دائنة أخرى
الأرباح المستحقة على ودائع الوكالة
ضريبة القيمة المضافة المستحقة، الصافي

الأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية	المعدات المكتبية	المركبات	برامج الكمبيوتر والأجهزة	الأعمال الرأسمالية	الإجمالي	التكلفة
التركيبات	المكتبية	المركبات	والأجهزة	الأعمال الرأسمالية	الإجمالي	التركيبات
درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
كما في 1 يناير 2022	4,144,413	535,816	97,142	1,459,589	636,191	6,873,151
الإضافات	10,750	72,549	-	103,113	-	186,412
كما في 31 ديسمبر 2022	4,155,163	608,365	97,142	1,562,702	636,191	7,059,563
الإضافات	382,313	142,730	-	182,209	-	707,252
كما في 31 ديسمبر 2023	4,537,476	751,095	97,142	1,744,911	636,191	7,766,815
الاستهلاك المتراكم	850,776	388,319	50,984	1,036,418	-	2,326,497
كما في 1 يناير 2022	592,735	76,865	19,429	185,487	-	874,516
الرسم عن السنة	609,755	78,931	19,429	191,254	-	899,369
كما في 31 ديسمبر 2022	2,053,266	544,115	89,842	1,413,159	-	4,100,382
الرسم عن السنة	2,484,210	206,980	7,300	331,752	636,191	3,666,433
صافي القيمة الدفترية	2,711,652	143,181	26,729	340,797	636,191	3,858,550
كما في 31 ديسمبر 2023	2,711,652	143,181	26,729	340,797	636,191	3,858,550

تمثل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ النفقات المتكبدة لتطوير برمجيات جديدة لاستخدامها في عمليات الشركة ومن المتوقع الانتهاء منها في عام 2025.



البيانات المالية

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

12. مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

2023	2022
درهم إماراتي	درهم إماراتي
1,140,669	885,004
474,307	296,891
(105,174)	(41,226)
1,509,802	1,140,669

كما في 1 يناير
الرسم عن السنة
المدفوعات خلال العام

في 31 ديسمبر

13. رأس المال السهمي

2023	2022
درهم إماراتي	درهم إماراتي
126,500,000	126,500,000

رأس المال المصرح به والمصدر:
126,500,000 سهماً (2022: 126,500,000 سهماً) بقيمة 1 درهم إماراتي لكل سهم

سيتم تحديث رأس المال الإضافي المدفوع بقيمة 46,000,000 درهم إماراتي الذي قدمه أحد المساهمين في سجل الأسهم المذكور في عقد تأسيس الشركة.

14. رأس المال المدفوع الإضافي

يمثل هذا رأس المال المدفوع الإضافي الذي قدمه أحد المساهمين بهدف الوفاء بمتطلبات رأس مال الشركة التي حددها المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

15. الاحتياطي القانوني

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لعام 2021 وعقد تأسيس الشركة، يلزم تحويل 10% من أرباح الشركة لهذا العام إلى احتياطي قانوني. ويكون الاحتياطي غير متاح للتوزيع على المساهمين. وينبغي إجراء التحويلات إلى احتياطات قانونية حتى تصبح تساوي 50% على الأقل من رأس المال السهمي المدفوع للشركة.

16. الأطراف ذات الصلة

تعتبر الشركة أي كيانات أو شركات أخرى مملوكة للمساهمين، كلياً أو بالشاركة مع آخرين، أطرافاً ذات صلة. تنشأ الأرصدة لدى الأطراف ذات الصلة عمومًا من المعاملات التجارية في سياق الأعمال العادي. تمثل الأطراف ذات الصلة المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة بالشركة والكيانات التي تسيطر عليها منفردة أو بشكل مشترك أو تتأثر بشكل كبير بهذه الأطراف. تكون الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة المفصّل عنها في بيان المركز المالي وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر على النحو التالي:

أعضاء مجلس		أعضاء مجلس		أعضاء مجلس	
أصحاب المصلحة	الإدارة	أصحاب المصلحة	الإدارة	أصحاب المصلحة	الإدارة
2023	2022	2023	2022	2023	2022
الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي
درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
أرصدة الأطراف ذات الصلة					
أصول التمويل الإسلامي	-	4,082,637	5,438,684	-	5,438,684
رسوم المعالجة والعمولات المستحقة	-	13,610	13,610	-	13,610
الذمم المدينة الأخرى	-	448,987	282,267	-	282,267
حسابات المودعين	-	8,745,635	933,869	-	933,869
الذمم الدائنة التجارية الأخرى	-	40,792	59,666	-	59,666
المعاملات الهامة مع الأطراف ذات الصلة:					
الدخل من التمويل الإسلامي	-	487,717	598,967	-	598,967
التوزيع على المودعين	-	(1,919)	(1,956)	-	(1,956)
مكافآت كبار موظفي الإدارة					
توظيف قصير الأجل المزاي	-	1,700,000	2,200,000	-	2,200,000
استحقاقات ما بعد انتهاء العمل	-	343,000	239,400	-	239,400
استحقاقات العمل لأعضاء مجلس الإدارة	-	1,150,000	700,000	-	700,000

تم إصدار الالتزامات والنفقات الطارئة كما في 31 ديسمبر 2023 بقيمة 312,375 درهم إماراتي نيابة عن الأطراف ذات الصلة (2022: 312,375 درهم).



البيانات المالية

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

17. الدخل من التمويل الإسلامي

2023	2022	
درهم إماراتي	درهم إماراتي	
31,204,011	36,465,409	الدخل من مرابحة المنشآت الصغيرة والمتوسطة
35,039	86,374	الدخل من مرابحة الشركات
33	12,224	الدخل من مرابحة التجزئة
58,741	463,766	الدخل من التمويل بالسلم
31,297,824	37,027,773	

يسجل دخل المرابحة على أساس تقسيم الوقت على مدى فترة العقد بناءً على المبالغ الرئيسية المستحقة. تراوحت معدلات الربح المكتسبة على تسهيلات تمويل المرابحة خلال العام من 3% إلى 18% (2022: 3% إلى 18%) في السنة.

18. النفقات العامة والإدارية

2023	2022	
درهم إماراتي	درهم إماراتي	
29,145,531	30,443,141	تكاليف الموظفين
4,314,275	1,833,061	الرسوم القانونية والمهنية
4,012,519	1,728,308	عمولة المبيعات
982,131	646,828	مخصص المطالبات القانونية
899,369	874,516	الاستهلاك (الإيضاح 9)
737,829	433,939	الاكتتابات
529,952	485,053	المرافق
362,267	362,315	رسوم الشريعة
362,105	403,531	الإعلان وترويج الأعمال
149,037	50,400	الإيجار
144,470	179,537	السفر
1,595,553	1,213,434	أخرى
43,235,038	38,654,063	

19. الالتزامات والنفقات العرضية

قدمت الشركة الضمانات المالية والسندات التالية نيابة عن عملائها:

2023	2022	
درهم إماراتي	درهم إماراتي	
314,414,666	182,418,051	سندات الأداء
122,960,463	87,409,637	ضمان الدفعة المقدمة
92,087,039	101,213,375	ضمانات العمل
65,156,053	64,967,795	الضمانات المالية
36,615,394	47,509,871	سندات العطاء/المناقصة
11,925,596	18,967,684	خطاب الاعتماد
643,159,211	502,486,413	

أخطرت الشركة ببعض المطالبات القانونية التي يمكن أن تنشأ عنها مسؤولية ولكن لا يمكن تحديد المبالغ المستحقة الدفع أو احتمال نجاح أي مطالبة فردية مقدمة ضد الشركة.



البيانات المالية

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

20. إدارة المخاطر

أهداف إدارة المخاطر المالية إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأصول المالية أو الالتزام بسبب التغيرات في أسعار السوق.

مخاطر العملات الأجنبية

تتعلق مخاطر العملة بمخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات الحاصلة في أسعار صرف العملات الأجنبية. ولا تتعرض الشركة كثيراً لمخاطر العملات الأجنبية.

مخاطر معدل الربح

تتعرض الشركة لمخاطر معدل الربح على أصولها وخصومها التي تحمل الربح. تتمثل حساسية بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في تأثير التغيرات المفترضة في معدلات الربح على أرباح الشركة لمدة عام، بناءً على الأصول المالية والخصوم المالية ذات المعدل العائم المحتفظ بها في ٣١ ديسمبر 2023. تؤدي الزيادة/ (الانخفاض) بنسبة 1% في الربح أو معدل العائد على الفائدة على أساس الأدوات المالية إلى زيادة/ (انخفاض) أرباح العام بقيمة 3,773,029 درهم إماراتي (العام السابق: 3,731,509 درهم إماراتي).

إدارة المخاطر الائتمانية

تشير المخاطر الائتمانية إلى مخاطر تخلف الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية بما يؤدي إلى تكبد الشركة خسارة مالية وتنشأ بشكل أساسي من ودائع الشركة وبعض الذمم المدينة الأخرى وأصول التمويل الإسلامي والنقد وما في حكمه.

تُقيّم الأرصدة لدى البنوك على أنها ذات مخاطر منخفضة من حيث التخلف عن السداد نظراً لكون هذه البنوك من بين البنوك الكبرى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتخضع لرقابة عالية من قبل البنك المركزي.

لا تؤمن الودائع وبعض الذمم المدينة الأخرى وأصول التمويل الإسلامي والأرصدة لدى البنوك بأي ضمانات إضافية. يتم التعامل مع المبالغ التي تمثل الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية على الأصول المالية في تاريخ التقرير. في حالة إخفاق الأطراف المقابلة في أداء التزاماتها، باعتبارها القيم الدفترية.

إدارة مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة الشركة على تلبية متطلبات التمويل الخاصة بها. ويمكن حدوث مخاطر السيولة بسبب اضطرابات السوق أو انخفاض مستوى الائتمان مما قد يتسبب في نزوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللحماية من هذه المخاطر، يتم إدارة الأصول مع وضع السيولة في الاعتبار، مع الحفاظ على رصيد سليم من النقد والنقد وما في حكمه.

تراقب الإدارة ملف استحقاق الأصول والخصوم المالية لضمان الحفاظ على السيولة الكافية. يلخص الجدول التالي ملف استحقاق الأصول والخصوم المالية كما في 31 ديسمبر 2023 و٣١ ديسمبر 2022 بناءً على الاستحقاقات التعاقدية.

2023

أقل من 3 أشهر إلى	من عام واحد إلى 5 أعوام	أكثر من 5 أعوام	الإجمالي
أقل من 3 أشهر	3 أشهر إلى عام	أكثر من 5 أعوام	الإجمالي
درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
59,117,386	144,247,813	191,901,868	395,583,786
2,962,804	22,537,728	-	25,604,985
51,965,326	-	-	51,965,326
114,045,516	166,785,541	191,901,868	473,154,097
221,725,993	5,104,000	-	226,829,993
24,251,919	-	-	24,251,919
245,977,912	5,104,000	-	251,081,912

الأصول المالية

أصول التمويل الإسلامي
الودائع والذمم المدينة الأخرى
النقد وما في حكمه

الخصوم المالية

حسابات المودعين
الحسابات الدائنة والخصوم الأخرى

2022

أقل من 3 أشهر إلى	من عام واحد إلى 5 أعوام	أكثر من 5 أعوام	الإجمالي
أقل من 3 أشهر	3 أشهر إلى عام	أكثر من 5 أعوام	الإجمالي
درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي	درهم إماراتي
79,284,203	125,774,117	183,597,140	390,924,928
1,296,840	18,938,138	110,955	20,454,736
6,839,120	-	-	6,839,120
87,420,163	144,712,255	183,708,095	418,218,784
174,367,131	13,482,629	42,642	187,892,402
35,141,927	-	-	35,141,927
209,509,058	13,482,629	42,642	223,034,329

الأصول المالية

التمويل الإسلامي
الودائع والذمم المدينة الأخرى
النقد وما في حكمه

الخصوم المالية

حسابات المودع
الحسابات الدائنة والخصوم الأخرى

إدارة مخاطر رأس المال

تدير الشركة هيكل رأس المال وتجري التعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على ظروف العمل. لم تُجرى أي تغييرات في الأهداف أو السياسات أو العمليات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و2022. يتألف رأس المال من رأس المال السهمي والاحتياطي القانوني والأرباح المحتجزة.



البيانات المالية

إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

21. كفاية رأس المال

الشركة مرخصة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتخضع للتنظيم من جانبه. بلغت نسبة كفاية رأس مال الشركة كما في 31 ديسمبر 2023 نسبة قدرها 30.12% (2022: 29.81%) وهو ما يتماشى مع سياسة الشركة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية حفاظًا على ثقة المستثمر والدائن والسوق ومواصلة للتطوير المستقبلي للأعمال.

تتكون قاعدة رأس المال النظامي للشركة من رأس المال السهمي والاحتياطيات القانونية والأرباح المحتجزة. تنص سياسة إدارة المخاطر بالشركة على أنه ينبغي أن يكون الحد الأدنى لإجمالي قاعدة رأس المال 15% من إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر.

تحدد الأصول المرجحة للمخاطر وفقًا للمتطلبات المحددة التي تسعى إلى عكس المستويات المختلفة للأصول المرتبطة بالمخاطر والتعرض خارج الميزانية العمومية.

جاء وضع كفاية رأس مال الشركة في نهاية السنة المشمولة بالتقرير على النحو التالي:

	2023	2022
إجمالي قاعدة رأس المال	220,247,053 درهم إماراتي	193,519,914 درهم إماراتي
إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر	731,278,805 درهم إماراتي	649,220,870 درهم إماراتي
كفاية رأس المال (إجمالي قاعدة رأس المال/إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر)	30.12%	29.81%

22. القيمة العادلة للأدوات المالية

تشمل الأصول المالية الودائع وبعض الذمم المدينة الأخرى وأصول التمويل الإسلامي والنقد وما في حكمه. تشمل الخصوم المالية حسابات المودعين والذمم الدائنة التجارية وبعض الخصوم الأخرى.

لا تختلف القيم العادلة للأدوات المالية ماديًا عن قيمها الدفترية.

23. تحليل استحقاق الأصول والخصوم

كما في 31 ديسمبر 2023

في غضون 12 أشهر	بعد 12 أشهر	غير محدد	استحقاق إجمالي
الأصول			
النقد وما في حكمه	-	-	51,965,326
أصول التمويل الإسلامي الصافية	192,218,586	-	395,583,786
الودائع والمدفوعات المسبقة و الذمم المدينة الأخرى	104,453	-	28,556,551
الأثاث والتركيبات و معدات مكتبية	-	3,666,433	3,666,433
إجمالي الأصول	192,323,039	3,666,433	479,772,096
الخصوم			
حسابات المودع	-	-	226,829,993
الذمم الدائنة التجارية وغيرها من الخصوم	-	-	31,185,248
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	-	1,509,802	1,509,802
إجمالي الخصوم	-	1,509,802	259,525,043

24. تحليل استحقاق الأصول والخصوم

كما في 31 ديسمبر 2022

في غضون 12 أشهر	بعد 12 أشهر	غير محدد	استحقاق إجمالي
الأصول			
النقد وما في حكمه	-	-	6,839,120
أصول التمويل الإسلامي الصافية	185,866,608	-	390,924,928
الودائع والمدفوعات المسبقة و الذمم المدينة الأخرى	219,758	-	22,023,512
الأثاث والتركيبات و معدات مكتبية	-	3,858,550	3,858,550
إجمالي الأصول	186,086,366	3,858,550	423,646,110
الخصوم			
حسابات المودع	-	-	187,892,402
الذمم الدائنة التجارية وغيرها من الخصوم	-	-	41,093,125
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	-	1,140,669	1,140,669
إجمالي الخصوم	-	1,140,669	230,126,196

التواجد على وسائل التواصل الاجتماعي



البيانات المالية

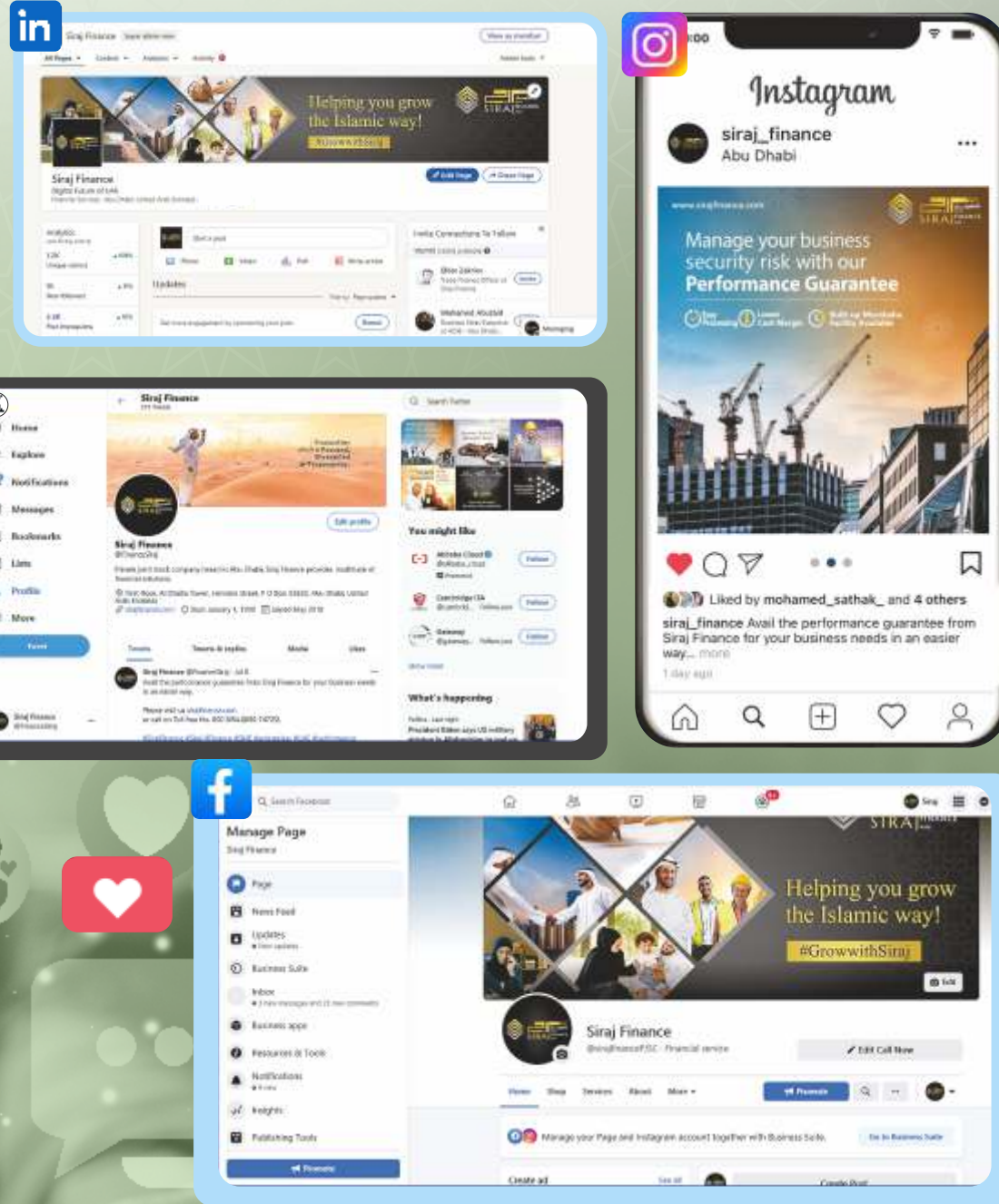
إيضاحات بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

25. ضريبة الشركات

في 9 ديسمبر 2022، أصدرت وزارة المالية الإماراتية المرسوم بقانون اتحادي رقم 47 لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال (قانون ضريبة الشركات أو القانون) بفرض سن نظام ضريبة شركات اتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. يسري نظام ضريبة الشركات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يونيو 2023 أو بعد ذلك التاريخ وستخضع الشركة لضريبة الشركات للسنة المالية التي تبدأ في 1 يناير 2024. ومن المقرر أن تخضع الأعمال التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة لمعدل ضريبة بنسبة 9% أو معدل أعلى محتمل حسبما يتم نشره في المستقبل وذلك فيما يتعلق بالدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز 375,000 درهم إماراتي. وتطبق إعفاءات و/أو استثناءات أخرى محتملة يمكن الاستفادة منها اعتماداً على التواجد الجغرافي و/أو العمليات التي تزاو لها الشركة في دولة الإمارات العربية المتحدة. نتيجةً للأحكام الانتقالية المنشورة في المادة (61) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 والقرار الوزاري رقم (120) لسنة 2023 في شأن التعديلات بموجب الأحكام الانتقالية لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال، سيكون لدى الشركة أساس ضريبي افتتحي في أصولها وخصومها يعادل القيمة الدفترية لبياناتها المالية كما في نهاية الفترة السابقة. واستناداً إلى تقييم الحقائق والظروف كما في تاريخ التقرير هذا وبعد دراسة الأحكام الانتقالية، لم تحدد الإدارة أي أثر ضريبي مؤجل يتطلب إدخال أي تعديل على هذه البيانات المالية.

26. أرقام المقارنة

يعاد تجميع أرقام العام السابق أو يعاد تصنيفها عند الاقتضاء لجعلها قابلة للمقارنة مع أرقام العام الحالي. لا تعد عمليات إعادة التجميع أو إعادة التصنيف هذه جوهرية.



SUBSCRIBE



الطابق الأول، برج العتيبة، شارع حمدان، ص.ب: 63622،
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. الهاتف : +971 2401 4999
الخط المجاني (800-74725) SIRAJ 800 | البريد الإلكتروني : info@sirajfinance.com

